

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية



دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

دراسة حالة بنك النيل

The Role of Accounting Information Systems in the Management of Band Credit Risk Case study of Nile Bank

(بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل)

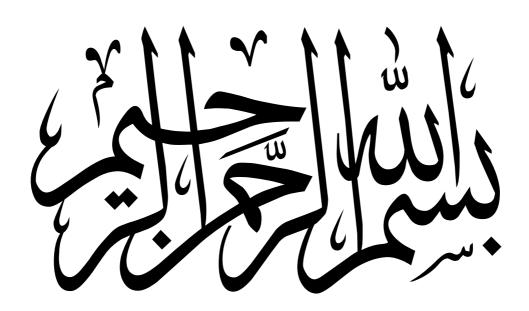
إعداد الطالبات:

آیة محمد عوض أبو زوائد
ریم عبد القادر أحمد عبد الرحمن
همس معتصم عثمان عبد القادر
رماز بابكر عبد الواحد محمد
اسراء بخیت عبد الله عمر

إشراف الدكتور:

محمد الناير محمدين

2017م



الاستهلال

قال تعالى:

﴿ رَبَّنَا وَابْعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتُلُو عَلَيْهِمْ آَيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُوَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُوَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةُ وَيُزَكِّيمُ الْكِتَابَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية 129

الإهـــداء

إلى من علمتني أن الحب .. هو العطاء الذي لا ينتظر الرد

ولو كان السجود لها مباحاً لسجدنا ... إلى نرى الجنة تحت قدميها الطاهرتين

أمي العزيزة



إلى من علمني أن النجاح هو عملي واجتهادي ..

إليك يا صاحب اليد العليا في كل ما أصبو إليه أو أرنو إليه

أبي



إلى من آثروني على نفسهم

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

أخوتي



إلى من هم معنى للمودة والنقاء والإخاء

وكانوا خير رفقة لنا

أصدقائي



إلى كل النجوم التي أضاءت لي واهتديت بها

تلك النجوم التي ما زلت وسأظل متعلقاً بها ما حييت

أساتذتي



لكم جميعا نهدي بحثنا المتواضع

الباحثون

شكر وتقدير

الشكر والحمد من قبل ومن بعد لله رب العالمين

كما شكرنا وتقديرنا للدكتور محمد الناير محمدين المشرف على هذا البحث الذي منحنا من علمه وتجربته وخالص النصابح والإرشاد خلال مسيرة هذا البحث

والشكر إلى كل من مد لنا يد العون

والشكر إلى منمدنا بفيض علمه كلية العلوم التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

الباحثون

المستخلص

تتاولت الدراسة دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود تراجع في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية المقدمة لدى المصارف العاملة في السودان. ومن أجل حل مشكلة البحث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وإختبار الفرضيات.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة، ومعرفة كيفية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في إتباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان، وبيان دور نظم المعلومات المحاسبية في دراسة الظروف المحيطة بالعميل.

كما واختبرت الدراسة عدة فرضيات وهي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المحاسبية وا تباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة الظروف المحيطة بالعميل.

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على قياس مخاطر السيولة، تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على نظم المحاسبية على إتباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان، تساعد نظم المعلومات المحاسبية على دراسة الظروف المحيطة بالعميل.

اوصى الباحثون بمجموعة من التوصيات أهمها: على إدارة بنك النيل الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لإتباعها المحاسبية لتأثيرها على قياس مخاطر السيولة، ضرورة الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لأنها تقوم بدراسة معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان، ضرورة الإهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لأنها تقوم بدراسة الظروف المحيطة بالعميل.

Abstract

The study examined the role of accounting information systems in managing the risk of bank credit, and the problem of the study was a decline in the volume of credit and financing facilities provided to banks operating in the Sudan. In order to solve the research problem, the study used the analytical descriptive approach and used the resolution as a key tool for data collection and hypothesis testing.

The study aimed to learn about the impact of accounting information systems on liquidity risks and to know how to use accounting information systems to follow special criteria for letters of guarantee, and an indication of the role of accounting information systems in the study of the circumstances surrounding the client.

The study also tested several hypotheses: there is a statistically significant relationship between accounting information systems and liquidity risk, there is a statistically significant relationship between accounting information systems and the adoption of special security letter standards, with a statistically significant relationship between accounting information systems and study the circumstances surrounding the customer.

Research has produced several outcomes, the most important of which are: accounting information systems affect the measurement of liquidity risks, accounting information systems Follow special security letter standards, and accounting information systems help to study the circumstances of the client.

The researchers recommended a set of recommendations, the most important of which are: the management of the Bank of the Nile to pay attention to accounting information systems for their impact on the measurement of liquidity risk, the need for attention to information systems accounting for special standards for letters of guarantee, the need to pay attention to accounting information systems because they are To study the circumstances surrounding the customer.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	
Í	الاستهلال	
ب	الإهداء	
ج	الشكر والتقدير	
د	المستخلص	
ۿ	Abstract	
و	فهرس الموضوعات	
ز	فهرس الجداول	
ط	فهرس الأشكال	
ي	فهرس الملاحق	
المقدمة		
2	ولاً: الإطار المنهجي	
5	الدراسات السابقة	
الفصل الأول: نظم المعلومات المحاسبية		
13	المبحث الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية	
21	المبحث الثاني: الإطار العام لنظم المعومات المحاسبية	
الفصل الثاني: الائتمان المصرفي		
30	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي	
37	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية	
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
46	المبحث الأول: نبذة عن بنك النيل للتجارة والتنمية	
51	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
	الخاتمة	
77	ولاً : النتائج	
78	نانياً : التوصيات	
81	قائمة المصادر والمراجع	

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
		الجدول
52	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل فرضية	1/2/3
53	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	2/2/3
54	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	3/2/3
55	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	4/2/3
56	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل المهني	5/2/3
57	توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	6/2/3
58	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	7/2/3
59	التوزيع التكراري للعبارة الأولى من الفرضية الأولى	8/2/3
60	التوزيع التكراري للعبارة الثانية من الفرضية الأولى	9/2/3
60	التوزيع التكراري للعبارة الثالثة من الفرضية الأولى	10/2/3
61	لتوزيع التكراري للعبارة الرابعة من الفرضية الأولى	11/2/3
61	التوزيع التكراري للعبارة الخامسة من الفرضية الأولى	12/2/3
62	التوزيع التكراري للعبارة الأولى من الفرضية الثانية	13/2/3
63	التوزيع التكراري للعبارة الثانية من الفرضية الثانية	14/2/3
63	التوزيع التكراري للعبارة الثالثة من الفرضية الثانية	15/2/3
64	لتوزيع التكراري للعبارة الرابعة من الفرضية الثانية	16/2/3
65	التوزيع التكراري للعبارة الخامسة من الفرضية الثانية	17/2/3
65	التوزيع التكراري للعبارة الأولى من الفرضية الثالثة	18/2/3
66	التوزيع التكراري للعبارة الثانية من الفرضية الثالثة	19/2/3
67	التوزيع التكراري للعبارة الثالثة من الفرضية الثالثة	20/2/3
67	لتوزيع التكراري للعبارة الرابعة من الفرضية الثالثة	21/2/3

68	التوزيع التكراري للعبارة الخامسة من الفرضية الثالثة	22/2/3
69	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات الفرضية	8/2/3
	الأولى	
70	لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات الفرضية	9/2/3
	الثانية	
71	المتوسطات الحسابية والاتحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات الفرضية	10/2/3
	الثالثة	
72	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى	11/2/3
73	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية	12/2/3
74	اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية	13/2/3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
		الشكل
53	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	1/2/3
54	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	2/2/3
55	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	3/2/3
56	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل المهني	4/2/3
57	توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	5/2/3
58	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	6/2/3

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
		الملحق
86	خطاب المبحوثين	(1)
87	استمارة الاستبانة	(2)
91	قائمة بأسماء محكمي الاستبانة	(3)

المقدمـــة

وتشمل:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجى:

تمهيد:

تعتبر المحاسبة من العلوم الحديثة التي تزود المؤسسات والمنشآت بالبيانات والمعلومات اللازمة والملائمة لاتخاذ القرارات المحتملة خدمة للمشاريع ذاتها وللمجتمع بشكل عام وهذه المعلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أطراف عديدة سواء داخل الوحدة أو خارجها، حيث أن المعلومات في الوقت المعاصر ثروة إذ أن الحكم والاستغلال الأمثليحقق أرباحاً ونجاحاً للخطة المستقبلية وضماناً للاستقرار وتطور الشركات والمؤسسات.

كما تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك وكذلك تعتبر من أهم القضايا الحرجة التي تزايدت أهميها في الوقت الحالي نتيجة تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على المصارف في السودان حيث تواجه البنوك السودانية كما هو الحال في بنوك العالم تحديات كبيرة حول مخاطر الائتمان والخطوات والوسائل الواجبة للحد من مخاطر الائتمان وسلامة البنك من أجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو، لذلك لابد من وجود نظام محاسبي جيد للمعلومات الصحيحة والمناسبة لتخفيض هذه المخاطر التي تتعرض لها البنوك السودانية.

الائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب النتبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة في حين أن البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء آجالها أو عند طلبها وتتركز الدراسة في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمعابير التي تتعلق بخطابات الضمان المصرفية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود تراجع في حجم التسهيلات الائتمانية والتمويلية المقدمة لدى المصارف العاملة في السودان وعدم الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية، لاسيما أن منح الائتمان يشكل مجال الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية لأنها أكثر ربحية إذا ما قورنت بالخيارات الأخرى، وتكمن مشكلة البحث في ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

أسئلة البحث:

- ما مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة؟
- ما مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية في إتباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان؟
 - ما هو تأثير نظم المعلومات المحاسبية في دراسة الظروف المحيطة بالعميل.

أهداف البحث:

- معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على مخاطر السيولة.
- معرفة كيفية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في إتباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان.
 - بيان دور نظم المعلومات المحاسبية في دراسة الظروف المحيطة بالعميل.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتمثل مشكلة البحث في إضافة مفهوم دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان من خلال مخرجات النظام ودراسة مخاطر السيولة والمعايير التي تتعلق بخطاب الضمان وذلك يمثل إضافة إلى المكتبة العلمية.

الأهمية العملية:

تساعد الدراسة القطاع المصرفي في توضيح أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي وذلك من خلال النتائج والتوصيات المقدمة بناء عليها.

فرضيات البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وا تباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان.
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة الظروف المحيطة بالعميل.

أدوات جمع البيانات:

البيانات الأولية: الاستبانة والمقابلة.

البيانات الثانوية: الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: بنك النيل.

الحدود الز مانية: 2017م.

هيكل البحث:

يحتوي البحث على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة:

المقدمة: تحتوي على الإطار المنهجي والدراسات السابقة. الفصل الأول: يحتوي على مبحثين. المبحث الأول مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وأهميتها وخصائصها.

المبحث الثاني: جودة نظم المعلومات المحاسبية وأهداف نظم المعلومات المحاسبية ووظائف ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: الائتمان المصرفي يتمثل في مبحثين. المبحث الأول تعريف الائتمان وأهميته وأنواعه. والمبحث الثاني: تعريف المخاطر الائتمانية وتقيمها ووسائل الحد من مخاطر الائتمان.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية. المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك النيل. والمبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات ثم الخاتمة تشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1/دراسة فرحين يحي أبكر عباس (2000م)1:

تناولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية و دورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي.

هدفت الدراسة للتعرف على الأنظمة المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في تقدير مخاطر التمويل.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المصرفية تتعرض إلى مخاطر التمويل عند اتخاذ قرارات التمويل المصرفية.

اختبرت الدراسة فرضية أن عدم أخذ الضمانات الكافية من العميل طالب التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج هي عدم أخذ الضمانات الكافية من العميل طالب التمويل أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها كل الصفات الأساسية لتسييل.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها إلزام العملاء والمشروعات المستفيدة من التمويل المصرفي باء مساك الدفاتر المالية المنتظمة وسرعة التنفيذ على الضمانات التي يؤثر يرسلها رسمياً لصالح البنك.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في تتاول نظم المعلومات المحاسبية بينما يتميز عنها في إنها تتاولت تقدير مخاطر التمويل المصرفي بينما تتاول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

2دراسة أم سلمة الحسن أحمد الأمين (2004م) 2 :

تتاولت الدراسة موضوع: المخاطر المصرفية: دراسة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية. هدفت الدراسة للتعرف على أنواع المخاطر التي تهدد المصارف وكيفية إدارتها.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن مخاطر التمويل هي تؤام التمويل المصرفي المصاحب له دائماً والحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه لا تمويل بلا مخاطر. ولكن تختلف طبيعة المخاطر التي ترتبط بمنح التمويل

¹ فرحين يحي أبكر عباس (نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي)، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المعلنة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2000م).

² أم سلمة الحسن أحمد الأمين، (المخاطر المصرفية: دراسة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية) (بحث تكميلي غير منشور انيل درجة الماجستير في الدراسات المحارف الإسلامية) الدراسات المحارف الإسلامية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2004م).

المصرفي عن المخاطر التي تواجهها الأنشطة الأخرى.

اختبرت الدراسة فرضية عدم مساندة النظام التشريعي لمنح تمويل من جانب البنوك.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم مساندة النظام التشريعي لمنح التمويل.

فرضت الدراسة توصيات أهمها تطوير التشريعات القانونية لتكون أكثر ملائمة لمنح التمويل المصرفي.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في نتاول جميع المخاطر المصرفية وتتاول أدوارها بينما يتميز عنها في أنها تناولت دراسة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية بينما تناول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

3/ دراسة: آدم أحمد محمد (2004م)¹:

تتاولت الدراسة موضوع: إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني.

هدف الدراسة: التحقق من آليات السياسة النقدية المطبقة حالياً.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المشاركة الحكومية (شامة) فقد أحدثت آثاراً متباينة على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل التضخم وعرض النقود وأن طبيعة العلاقة بين شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وهذه المؤشرات أحدثت جدل تجاه هذه المؤشرات وشهادات المشاركة الحكومية.

اختبرت الدراسة فرضية أن هنالك علاقة بين كل من عائدات لشهادات المشاركة الحكومية ومعدلات التضخم وحجم الاستدانة في النظام المصرفي وحجم الودائع الاستثمارية لدى القطاع المصرفي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنها ساهمت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات مشاركة البنك المركزي بالتناسق مع آليات أخرى من المحافظة على مستويات التضخم التي تحقق من خلال عملية تنظيم الأموال من القنوات المصرفية وجذب الأموال الفائضة لدى الأفراد.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الاستمرار في استخدام الأدوات النقدية خاصة أدوات السوق المفتوح شهادات المشاركة الحكومية وشهادات البنك المركزي.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في إدارة السيولة بينما يتميز عنها في أنها تناولت الاقتصاد السوداني بينما تناول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

أدم أحمد محمد، (إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني) (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2004م).

4/ دراسة: ندى عبد الماجد حامد خالد (2005م)¹:

تتاولت الدراسة موضوع إدارة مخاطر التمويل من المصارف التجارية السودانية.

هدفت الراسة إلى معرفة مدى قدرة المصارف على الالتزام بالسياسات الصادرة من البنك من شأن إدارة المخاطر.

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على ما إذا كان تفشي المخاطر ناتجاً عن بعد تتميز وتخطيط الضوابط والسياسات الواجب الالتزام بها.

اختبرت الدراسة فرضية أن التعمد بضوابط منح التمويل يعتبر من أهم أسباب زيادة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج هي عدم الالتزام المصارف بالضوابط الخاصة بمنح التمويل الصادرة من بنك السودان المركزي.

توصلت الدراسة إلى أهم التوصيات: الالتزام بضوابط منح التمويل وضرورة توفر ميزانيات لخمس سنوات سباقة لنشاط العميل لمتابعة المتغيرات التي طرأت على مسار العمل.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في إدارة مخاطر المصارف بينما يتميز عنها في أنها تناولت مخاطر التمويل في المصارف التجارية بينما تناول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

2006) دراسة: محسن محمود عبد القادر عمر 2006م

تناولت الدراسة موضوع أثر مشكلة السيولة النقدية الموارد الاستخدامات في الجهاز المصرفي.

هدف الدراسة التعرف على مشكلة السيولة في الجهاز المصرفي.

مشكلة الدراسة السيولة النقدية وأثرها على معاملات الجهاز المصرفي.

اختبرت الدراسة فرضية أن السيولة أدت أثر مباشر على أعمال الجهاز المصرفي وذلك من خلال تداول النقود واعتبارها سلاح ذو حدين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها الجهاز المصرفي السوداني يعاني من ظاهرة شح السيولة وهروب الكتلة النقدية إلى خارجه.

أ ندى عبد الماجد حامد (إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية) (حث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2005م).

² محسن محمود عبد القادر عمر، (أثر مشكلة السيولة النقدية الموارد الاستخدامات في الجهاز المصرفي)، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2000م).

توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها على المصارف أن تبذل أقصى جهدها حتى تستطيع جذب الأموال التي لدى الجمهور.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في تتاول السيولة النقدية في الجهاز المصرفي بينما يتميز عنها في أنها تتاولت أثر مشكلة السيولة في موارد استخدامات الجهاز المصرفي بينما تتاول هو دور نظم المعلومات المحاسبية.

6/ دراسة: عوض الله التوم حسن محمد على (2009م)¹:

تناولت الدراسة موضوع: نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال.

هدف الدراسة: إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن انتشار الحاسبات الآلية في عملية وتشغيل البيانات وتحليلها أدى إلى الاعتماد بشكل كبير على التقنية الحديثة مما ساعد على تطوير نظم المعلومات المحاسبية واستخدامها بصورة كبيرة في مجال الأعمال وذلك لقياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال.

اختبرت الدراسة فرضية إدخال نظم المعلومات المحاسبية في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال يمكن من التغلب على العديد من المصاعب المتعلقة بالقياس والدقة السرعة المطلوبين في تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أهمية العلاقة الضريبية خاصة في ظل مشروع الحاسب الآلي الآلي بحيث أن أي ممول أو ملف ضريبي ليس لديها بعلاقة ضريبة لا يمكن إدخال بياناته في الحاسب الآلي الذي تعتبر جزء من نظام المعلومات الحديث.

فرضت الدراسة توصيات أهمها ضرورة الوصول إلى الممولين القادرين على دفع الضريبة وذلك عن طريق التفتيش والمتابعة المستمرة للحصول على معلومات الجمارك بصورة مستمرة وسريعة.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في تناول نظم المعلومات المحاسبية بينما يتميز عنها في أنها تناولت قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال بينما تناول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

2

¹ عوض الله التوم حسن محمد علي، (نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال) (بحث تكميلي غير منشورة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م).

7/ دراسة: مصطفى أرحابة آدم عبد الله (2009م)¹:

تتاولت الدراسة نظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد اتخاذ قرارات التمويل.

هدف الدراسة بيان مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم استخدام المعلومات المتوفرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لترشيد واتخاذ قرارات التمويل.

اختبرت الدراسة مجموعة من الفرضيات أهمها ترتبط القرارات المتعلقة بالتمويل في سوق الخرطوم للأوراق المالية بحجم ونوعية المعلومات المتوفرة للإدارة.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ارتباط قرارات التمويل في سوق الخرطوم للأوراق المالية بكمية ونوعية المعلومات المعلومات التي توفرها القوائم المالية.

توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها: العمل على تقدير المعلومات التي يستعين بها المستمر بالإضافة إلى المعلومات المحاسبة عند اتخاذ القرار الاستثماري.

8/ دراسة: صالح عبد الرحمن محمد (2009م)2:

تتاولت الدراسة موضوع إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفى.

هدف الدراسة البحث عن الطرق والأساليب التي يمكن للمصارف استخدامها في قياس مخاطرها وكيفية تتبعها والحد منها.

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من وجود إدارة مخاطر بالبنوك توجد قرارات ائتمانية منتهية بتعثر العملاء طالبي الائتمان.

اختبرت الدراسة فرضية أن عدم قياس مخاطر طلب العميل وا جراء الدراسات الكافية التي تسبق اتخاذ قرارات الائتمان قد يؤدي إلى تعثر الائتمان.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر وعملية اتخاذ قرارات الائتمان.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها متابعة العملية الائتمانية في فترة ما بعد تتفيذ قرار الائتمان وقبل

¹ مصطفى أرحبة آدم عبد الله، (تظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد اتخاذ قرارات التمويل) برحث تكميلي غير منشور ة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م).

² صالح عبد الرحمن محمد، (ادارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الانتمان المصرفي)، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المادياء المصرفية، جلمعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م).

السداد حتى تتمكن إدارة البنك من وضع الحلول علاجية اللازمة لمنع تعثر العملية الائتمانية.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في تتاول إدارة المخاطر بينما يتميز عنها في أنها تناولت اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي بينما تتاول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

9/ دراسة: ليلى على إسماعيل (2010م)¹:

تناولت الدراسة: دور نظم المعلومات المحاسبية في تقويم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية.

هدف الدراسة: إبراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين متابعة سير الخطة وتسجيل الأحداث المالية وتحليلها للتعرف على مدلولاتها ثم اتخاذ ما يلزم من الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأهداف أو معالجة أي قصور.

تمثلت مشكلة الدراسة هل ضعف استخدام التقنية في مجال نظم المعلومات المحاسبية ينتج عنه عدم توفر معلومات ملائمة تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقويم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية.

اختبرت الدراسة فرضية أن يعتمد تقويم الأداء المالي في المنشآت اللاربحية على المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي.

توصلت الدراسة إلى نتائج تتميز المعلومات المحاسبية التي تتجها نظام المعلومات المحاسبي مؤثر لتقويم كفاءة الأداء المالى في المنشآت اللاربحية.

توصلت الدراسة إلى توصيات ضرورة وجود أدوات وأساليب لتقييم نتائج أعمال وأنشطة المنشآت اللاربحية تتفق مع طبيعتها وسماتها المميزة والتي تحتم وجود نظم مالية ومحاسبية تتوافق معها.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في دور نظم المعلومات المحاسبية بينما تميز عنها في أنها تتاولت تقويم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية بينما تناول هو إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

10/ دراسة محمد يحى الطيب الخضر (2011م)²:

تناولت الدراسة موضوع إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي السوداني ودورها في النهوض بالصناعة المصرفية.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على المخاطر المصرفية ومصادرها.

اليلى على إسماعيل (دور نظم المعلومات المحاسبية في تقويم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية)، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م).

² محمد يحي الطيب الخضر (إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي السوداتي ودورها في النهوض بالصناعة المصرفية) (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2011م).

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المصارف السودانية تواجه العديد من المخاطر أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق بالإضافة إلى مخاطر السيولة.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية اضطلاع الإدارة العليا بمسؤولياتها وواجبها في الاهتمام بإدارة المخاطر بالبنوك السودانية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هنالك علاقة طردية بين كفاءة عمل إدارة المخاطر وا دارة البنوك.

توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها توفر المعلومات اللازمة من بنك السودان المركزي والعمل على انسيابها على كافة المصارف وا صدار الضوابط والتوجيهات اللازمة يساعد المصارف في تقليل المخاطر.

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي بينما تميز عنها في أنها تناولت النهوض بالصناعة المصرفية بينما تناول هو دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

الفصل الأول نظم المعلومات المحاسبية

يتناول الباحثون في هذا الفصل تعريف نظم المعلومات المحاسبية وأهميتها، وخصائصها، وجودتها، وأهدافها، ووظائف مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال مبحثين.

المبحث الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المبحث الثاني: الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

يتناول الباحثون في هذا المبحث تعريف نظم المعلومات المحاسبية وأهمية نظم المعلومات المحاسبية وخصائص نظم المعلومات المحاسبية.

تعريف النظام:

النظام بصفة عامة هو مجموعة من الأشياء والعلاقات القائمة بينها تهدف إلى تحقيق أهداف معينة بأداء وظائف معينة، تنطوي على العديد من الأنشطة في ظل ظروف معينة. وهذه المجموعة من الأشياء قد تكون مادية أو غير مادية، حقيقية أو اعتبارية، تمثل أهداف أو غايات، أو أساليب أو طرق أو وسائل أو إمكانيات، والعلاقات القائمة بين كل الأشياء التي تتطوي عليها النظام سواء كانت علاقات صريحة أو ضمنية مباشرة أو غير مباشرة.

فالنظام يتكون من مجموعة من الأشياء التي قد تتعدد بحيث يصعب حصرها. فالوحدة الاقتصادية تمثل نظماً معقداً من الأشياء التي لا حصر لها¹.

مكونات النظام:

يتكون النظام من أربعة أجزاء رئيسية هي 2 :

- مدخلات.
- التشغيل (تحويل داخل النظم الفرعية).
 - مخرجات.
 - الرقابة.

والتفاعل بين النظام المفتوح والبيئة المحيطة به يمثل في أن مدخلات النظام تعبر عن تأثير البيئة على النظام، بينما المخرجات تعبر عن درجة تأثير النظام على البيئة المحيطة ولتوضيح ذلك نجد أن العمالة تعتبر أحد مدخلات النظام وقد تتمثل مخرجات النظام في منتجات تامة الصنع أو خدمات مؤداة للعملاء وداخل النظام يتم تحويل بعض الأنشطة أو العمليات من خلال المدخلات إلى مخرجات.

¹ عبد الحي مرعى، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1992م)، ص34.

² محمد شوقى بشادي، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (كلية التجارة: جامعة القاهرة، د.ت)، ص4، ص5.

وظائف النظام:

من وجهة نظر التحليل الوظيفي فإن مكونات النظام تمثل في الوظائف أو الأنشطة التي يقوم بها النظام أو يتم إنجازها من خلاله، وتتضمن ما يلي 1:

أ/ المدخلات Input:

تتمثل في العناصر التي يتم استحواذها وتجميعها لإدخالها إلى النظام ليقوم بتشغيلها كالبيانات مثلاً. فكل نظام يستقبل مدخلات يجري عليها عملياته بغرض تقديم مخرجات.

ب/ العمليات التشغيلية Process:

وتتضمن عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات، ومثال ذلك تحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة بالنسبة لنظم المعلومات، أو تحويل المواد الخام إلى منتج تام الصنع في النظم الصناعية.

ت/ المخرجات Output:

وتتضمن العناصر التي أنتجها النظام من خلال عملياته التحويلية، وبالتالي فهي ترتبط بالهدف من وجود النظام فمثلا مخرجات نظم المعلومات هي المعلومة الناتجة عن تشغيل البيانات، ومخرجات أي نظام قد تكون مدخلات نظام آخر يجري عليها عملية تحويلية لإنتاج مخرجات جديدة.

ث/ التغذية العكسية Feed back:

عندما تبدأ العملية التشغيلية للنظام فإن بعض المخرجات قد ترتد في صورة عكسية كمدخلات لنفس النظام، وهو ما يخدم اعتراض الرقابة وتقييم أداء النظام. لذا فإن النظم التي تتوافر بها هذه الخاصية يطلق عليها النظم المنضبطة.

تعريف نظم المعلومات:

تعرف بأنها مجموعة مترابطة فيما بينها تقوم بتجميع وتخزين (نشاط التشغيل) ونشر المعلومات (نشاط المخرجات) واستقبال معلومات مرتدة إليها (تغذية عكسية) وذلك لأغراض دعم اتخاذ القرارات وتحقيق الرقابة.

تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyze) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين)ا إدارة المؤسسة.

 $^{^{1}}$ دكتور طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، الإصدار الثالث، (د.م: د.ن، 2004م) ص ص 45، 46، 47، 1 0.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية (MIS)، وينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة 1.

وأيضاً نظام المعلومات المحاسبي هو نظام معلوماتي منهجي فهو يشمل كل الخصائص شاملة الهدف والمراحل والمستخدمين والموارد.

وبالإضافة إلى ذلك يتسع نظام المعلومات المحاسبي بالمشروع ليعطي المعلومات لكل المستخدمين بالمشروع².

ويعرف أيضاً نظام المعلومات المحاسبي بأنه له الصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة، كما أنه له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة المحاسبية. فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية.

ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية (مثل قيمة المبيعات للمستهلكين) رغم أن البيانات قد تكون غير مالية (مثل عدد ساعات العمل) وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية 3.

أهمية نظام المعلومات المحاسبي Importance of AIS:

هذا الجزء يقوم بشرح أهمية وأسباب لمعرفة المحاسبية التي لا تكتمل إلا بفهم نظام المعلومات المحاسبي كأساس للمحاسبة:

1/دراسة نظام المعلومات المحاسبي كأساس للمحاسبة:

Study of the AIS is Fundamental to Accounting

تعرف المحاسبة على أنها نظام من المعلومات وأن الهدف الرئيسي من المحاسبة هو تقديم المعلومات المفيدة لصانعي القرار، أن العملة المحاسبية يجب أن تقدم للطلاب فهما كاملاً لثلاث مستويات أساسية هي:

- 1. استخدام المعلومات والبيانات في صنع القرار.
- 2. طبيعة استخدام وتطبيق نظام المعلومات المحاسبي.
 - 3. تقديم تقارير ومعلومات محاسبية.

¹ د. كمال الدين سعيد، د. أحمد حامد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)، ص 25.

² أ.د. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002، 2003م)، ص21.

 $^{^{3}}$ كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، 2003م)، ص 3

فروع المحاسبة الأخرى التي تدرس (المالية – الإدارية – الضريبية – التدقيق) تقوم على مبادئ خاصة، تستخدم المعلومات فمل قيود اليومية، واعداد القوائم المالية)، وتركز على أن الدخول إلى بعض المعلومات أو البيانات يمكن أن يقلل من طرح الأسئلة المتعلقة بماهية المحاسبة، التقارير، أو كيفية تدقيق المعلومات، فعلى سبيل المثال: مادة المحاسبة الإدارية تشرح كيف يتم استخدام المعلومات في اتخاذ القرار، ولكن لا تشرح كيف يتم جمع المعلومات أو تخزينها أو توفيرها لمتخذ القرار. وحتى هذه المادة لا تطرح السؤال التالي من أين جاءت المعلومات؟ الجواب هو أن نظام المعلومات المحاسبي يقدم هذه المعلومات والبيانات وتركز مادة نظام معلومات المحاسبي على كيفية عمل النظام المحاسبي وكيف يتم عملية جمع المعلومات عن نشاطات منظمة معينة وكيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات تمكن صانعي القرار في المؤسسة من استخدامها لاتخاذ القرار المناسب وكيف يتم التأكد من أن تبقى هذه البيانات والمعلومات دقيقة ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها.

إن مادة نظام المعلومات المحاسبية تختلف عن مواد المحاسبية الأخرى حيث أنها ليست مادة رقمية بل نطاقها أوسع ويمكن أن تجد السؤال الواحد أكثر من إجابة ويمكن الاختيار بين طرق عدة متنوعة ومختلفة كل طريقة إيجابياتها وسلبياتها حيث يجب على المتخصصين إيجاد طريقة واحد تجمع ما بين هذه الطرق لإيجاد حلول أو تحقيق الأهداف المرجوة¹.

2/ امتلاك مهارات نظام المعلومات المحاسبي مهمة لنجاح حياتك العملية: AIS skills are important to your career success

يمكن أن تتوفر بدء الرغبة في أحد الأيام أن تعمل في مجال المحاسبة المدققين بحاجة إلى تقييم دقة المعلومات والبيانات المتوفرة في نظام المعلومات المحاسبي ومن أجل ذلك يجب عليهم أن يتفهموا كيف يعمل هذا النظام وكيف يمكن التحكم به وكيف يتم تطويره ويجب عليهم أن يفهموا نقاط القوة والضعف في هذا النظام فعلى سبيل المثال إذا كانت ترغب أن تعمل في مجال تحصيل الضرائب أو إذا أحببت الاختصاص في الضرائب بأن عليك أن تفهم طبيعة زبائنك لكي تتأكد من أن المعلومات والبيانات التي تقوم باستخدامها أصحاب العمل ورجال الأعمال من نشاطات مهمة أخرى تصميم نظام دقيق داخلي وتخطيط الإستراتيجيات المرجحة على المدى البعيد، ومن الخيارات العمل الأخرى المتوفرة هي الاستشارات الإدارية حيث أنها تعد من أسرع القطاعات والأعمال التي تستخدم وتطبق نظام المعلومات المحاسبي الجديد².

16

¹ د. نضال محمود الروحي، د. زياد عبد الحليم الزبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014م)، ص24. 2 المرجع السابق، ص25.

2/ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد المكونات الأساسية الهامة لنظم المعلومات الإدارية في المنشأة وأكبر وحدة بها وأكثرها انتشاراً للعلاقة الوثيقة التي تربط نظام المعلومات المحاسبية بباقي النظم الفرعية كوحدات أخرى من نظم المعلومات الإدارية كالإنتاج، والشراء، والتسويق، وكذلك الأطراف الخارجية كالأجهزة الحكومية والعملاء.. الخ، من هذا يتضح أن النظام المحاسبي يؤدي دوراً هاماً ورئيسياً في إدارة تدفق المعلومات الاقتصادية داخل إدارات وأقسام المنشأة وبين المنشأة وغيرها من الأطراف الخارجية الأخرى، وهو يربط نظم المعلومات الفرعية الأخرى ببعضها أ.

4/ تتجلى أهمية نظم المعلومات المحاسبية من خلال مفهوم المحاسبة المالية والذي بموجب عرفت لجنة المعايير المحاسبية (FASB) المحاسبة هو تزويد المعلومات وأن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذى القرارات لذلك فإن لجنة تعديل المنهج المحاسبي.

إن منهج تعليم المحاسبة يجب أن يؤكد بأن المحاسبة هي عملية تحديد أو توصيف للمعلومات، تهيئتها، قياسها، وتوصيلها. وقد افترضت بأن المنهج المحاسبي يجب أن يصمم لتزويد الطلبة بالمفاهيم الأساسية التالية:

- استخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات.
- طبيعة تصميم استخدام، تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية.
 - عملية إعداد (إبلاغ) تقارير المعلومات المالية.

خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

لنظام المعلومات المحاسبية عدة خصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاماً حيوياً في المؤسسة المتواجد فيها وهي2:

- 1. يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- 2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
 - 3. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة.

¹ د. هاشم أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، د.ت)، ص32.

² فريد كورتل، خالد الطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، (الأردن: زمزم ناشرون وموزعون، 2015م)، ص ص 66، 67.

- 4. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
 - 5. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

كما يتميز نظام المعلومات المحاسبية إضافة إلى خصائص النظم الأخرى.

أ/ القابلية للمقارنة:

فمعلوماته يجب أن تتوفر فيها صفة إمكانية مقارنتها بمعلومات أخرى عبر الزمن وكذلك مقارنة نتائجها في القوائم المالية.

ب/ الحيطة والحذر:

فلابد أن توضع التقارير المحاسبية وتقديراتها بحيطة وحرص تام.

ج/ المواعمة:

يقصد بها مواءمة نظام المعلومات المحاسبية كل من البيئة التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية والقيود التي تواجه إدارة هذه الوحدة. ومن ثم فإنه ينبغي على مصمم نظام المعلومات المحاسبية أن يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية المحيطة بمستخدمي المعلومات الملائمة الإما ونوعا) في ضوء المسؤوليات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات أ.

التكامل:

يقصد بالتكامل هنا تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع غيره من النظم الفرعية الأخرى مثل نظام المعلومات الإدارية، ويتم تحقيق هذا التكامل من خلال وجود وحدات مركزية خاصة باستخلاص مدخلات البيانات ويستقبل البيانات وبأعداد مخرجات المعلومات².

المفاضلة:

أي أن يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالمفاضلة بين الأغراض المتعددة لإنتاج المعلومات من ناحيتي الوقت والتنظيم، فمن ناحية الوقت يلاحظ أن المعلومات التي تطلب للتخطيط وتكوين السياسيات تغطي فترات طويلة نسبياً وتأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات طويلة الأجل في التطوير الاقتصادي ومركز الصناعة وتطوير المنتجات وغير ذلك.

¹ محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010، 2009م)، ص62.

 $^{^{2}}$ المرجع السابق، ص63.

أما من ناحية التنظيم نجد أن وظيفة الرقابة تعتمد على الخطوط المحدودة للسلطة المسؤولة كما تظهر في الهيكل التنظيمي أو الخريطة التنظيمية بالشكل الذي يعكس السلطات والوظائف.

العنصر البشرى:

بمعنى أن يراعي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري يعتبر جزءاً أساسياً لن النظام، كيف لا والعنصر البشري هو الذي يقوم بتجميع وبتشغيل البيانات وعرض المعلومات في شكل تقارير أو قوائم، واإذا كان النظام آلياً فلا غنى عن العنصر البشري إذ بدونه فلن تعمل الأجهزة الآلية.

الأسلوب العلمى:

ينبغي أن يرتكز نظام المعلومات المحاسبية على الأسلوب العلمي وذلك من خلال استخدام النماذج الرياضية وأساليب بحوث العمليات التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجالات التنبؤ والمفاضلة بين البدائل والرقابة.

كما أن هناك مجموعة من الخصائص الرئيسية حتى يمكن أن يتصف بأنه نظام جيد أهمها 1:

- أن يكون النظام مستقراً . حتى يتمكن من المحافظ على تناسق العلاقة بين قيم تغيراته.
- أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصل إلى حالة الاستقرار المنشودة المرغوبة.
 - الوقت المناسب: بحيث أن تكون المعلومات متاحة عند طلبها فالمعلومات المتأخرة لها قيمة أقل².
- الصلة بالموضوعية: أي أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع ويجب تحديث احتياجات المعلومات المتاحة في كل وقت على مدار الوقت حتى يمكن أن تكون متوافقة مع منفعتها الجارية.
- القبول³: بمعنى أن تقدم المعلمات في الصورة بالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون. فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية، أما من حيث المضمون فيقلق بدرجة التفاصيل المطلوبة، فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها، ولا تكون

ا هاشم أحمد عطية، مرجع سابق، ص35.

² عبد الحميد بسيوني، نظم المعلومات الإدارية (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2010م)، ص34.

³ أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، 2004م) ص ص 27. 28.

- مفصلة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ممل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومة المطلوبة.
- الشمول: بمعنى أن تكون المعلومة المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

المبحث الثاني

الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية

يتناول الباحثون في هذا المبحث جودة نظم المعلومات المحاسبية وأهداف نظم المعلومات المحاسبية ووظائف ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية.

جودة المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أهداف التقارير المالية. هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقبيم نوعية المعلومات التي تتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة 1.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

أهم الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

- 1. ملائمة المعلومات.
- 2. إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها.

نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

- 1. وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
 - 2. يكون للمعلومات قدرة تتبؤية.
 - 3. يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضاً توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- 1. إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها.
 - 2. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.
- 3. أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة وتعرض الحقائق غير منقوصة قابلة المعلومات للمقارنة

¹ مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، (عمان: تقنية المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011م، 2013م) ص ص 206-208.

وما يتطلبه ذلك من إثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص هما:

أولاً: اختبار مستوى الأهمية.

ثانياً: اختبار التكلفة (العائد).

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر.

 $_{1}^{2}$ يتكون إطار جودة نظم المعلومات من ثلاثة أبعاد رئيسية هي

الجودة الفنية:

يركز على نواحي الأداء المتصلة بمكونات وأجزاء نظام المعلومات وقواعد وبرامج وا جراءات تشغيلية التي تحقق المستهدف من نظام المعلومات ويشير هذا البعد الفني إلى ضرورة الالتزام بالمواصفات والخصائص المحددة في التصميم ويهتم بالتحقق من التطابق بين تصميم نظام المعلومات وخصائصه الفعلية.

جودة الاستخدام:

وتشير إلى تجربة ورد فعل المستخدمين عند استخدام نظام المعلومات والتعامل معه، وتهتم بتحقيق التطابق بين خصائص نظام المعلومات الفعلية وبين توقعات المستخدمين، وبالتالي فهي تختص بمدى وفاء نظام المعلومات باحتياجات مستخدميه ومن ثم بمدى رضاءهم عن النظام، ويعتبر هذا البعد بذلك بعداً نسبياً لحمياً حيث أن تعدد وتنوع مستخدمي النظام واختلاف مراكزهم الوظيفية، واحتياجاتهم من مخرجات نظام المعلومات لمواجهة المواقف والمشاكل القرارية بأنواعها يعني أن كل فئة منهم يكون لها توقعاتها الخاصة في ضوء احتياجاتها.

الجودة التنظيمية:

تشير الجودة التنظيمية إلى مدى توافق نظام المعلومات مع المتغيرات البيئية للوحدة الاقتصادية من حيث كل من الهيكل التنظيمي وثقافة إدارة الوحدة الاقتصادية ومدى ممارستها لأدوارها الاجتماعية ومدى اتساق أهدافها وسياساتها ودرجة رضاء العملاء وتركز الجودة التنظيمية على كل من الفعالية والكفاءة التنظيمية ونقصد بالفعالية التنظيمية مدى توافق مخرجات نظام المعلومات مع إستراتيجية الوحدة الاقتصادية المستخدمة للنظام

¹ السيد عبد المقصود ديبان، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م) ص253.

وسياسة العملاء الخاصة بها. ونقصد بالكفاءة التنظيمية مدى توافق نظام المعلومات مع الأهداف طويلة الأجل للوحدة الاقتصادية.

أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن وتوجد ثلاثة أهداف وهي1:

الهدف الأول: الدعم اليومي للعمليات:

إن أي وحدة اقتصادية تقوم يومياً بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات والعمليات المحاسبية ويقصد بالعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية والعمليات غير المحاسبية كأمر الشراء.

معالجة العمليات:

تتمثل معالجة العمليات المحاسبية وغير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة. إن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن الوحدات الاقتصادية.

ومعالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات الآجلة بمختلف الوحدات الاقتصادية تكون متشابهة سواء كانت وحدات تجارية أو خدمية ونفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف الوحدات إلا أنه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف تبعاً لتصميم النظام المحاسبي لكل وحدة اقتصادية العمليات تعالج بواسطة أنظمة معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي.

الهدف الثاني: دعم القرار:

مهم لنظم المعلومات المحاسبية لتوفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية. وأن هذا الهدف غالباً ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات. نظام المعلومات المحاسبي عادة ما يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار.

الهدف الثالث: إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة:

إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدة الاقتصادية. تلك الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها.

أما الوحدات الاقتصادية الأصغر والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية

أبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار اليازوردي، 2008-2009م)، ص ص 27، 28.

دورياً إلى المساهمين وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع لضريبة إلى الجهات الحكومية 1.

وظائف ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية:

يؤدي النظام المحاسبي إلى مجموعة من الوظائف:

1/ تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية2:

يطلق على هذه المرحلة عملية إدخال البيانات للحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملازمة . التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات. التأكد من شمولية المستندات وكمالها يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة لأمر البيع. عبر مجموعة الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات على الرغم من إمكانية تسجيل البيانات المتعلقة بأنشطة العمليات على أوراق فارغة في دفاتر. إلا أن الرقابة والدقة الأفضل تتحقق عن استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية.

ويؤدي الترقية المسبق لكل مستد أو وثيقة إلى تسجين الرقابة على مجموعة البيانات ويكتب الرقم على الزاوية اليسار العليا من طلب الشراء لأن هذا الترقيم المسبق يسهل عملية إثبات تسجيل كل تلك العمليات وعدم إغفال أي منها كما تطورت دقة البيانات لأن الوثائق الأصلية تحدد المعلومات التي يجب تجميعها. وتضمن تلك المعلوماتالعناوين والتعليمات الملازمة لإتمام الطلب.

2/ معالجة البيانات3:

يقصد بها الإجراءات والخطوات الواجبة تنفيذها لتحويل المدخلات ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات وفيما يلى بعض هذه الإجراءات:

- 1. تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدماً بنيات خاصة بالمبيعات والمشتريات وبيانات خاصة بالإنتاج.
- 2. نسخ أو نقل البيانات أو تقديمها في مستندات أخرى أو وسائط تخزين أخرى مثل تفريغ بطاقات ساعات العمل التي أداها كل عامل.
 - 3. تبويب البيانات طبقاً لمعايير معينة مثل التبويب حسب الأصناف المباعة.

¹ المرجع السابق، ص29.

² عبد الرازق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006م، 2009م)، ص46.

³ نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الزيبة، مرجع سابق، ص21.

- 4. تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع بعض مثل تجميع بيانات كميات المخزون من الأصناف المشابهة والموجودة في مخازن مختلفة.
- 5. دمج البيانات مع بعضها مثل دمج القوائم الأصناف المباعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المبيعة.
 - 6. العمليات المنطقة مثل استخراج البيانات الأكبر من أو الأقل أو تساوي قيم معينة.
 - 7. تلخيص البيانات مثل الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم.

3/ رقابة البيانات وسريتها1:

قد توجد بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها وقد تفقد بعض البيانات. ويعتبر التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة من الوظائف الهامة لنظام المعلومات ومن خطوات رقابة البيانات التصريح بوجود إغفال من نية على إمكانية المستندات وتسوية الأرصدة والتحقق ولفحص وتتضمن رقابة البيانات حراسة البيانات وحمايتها والتأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها بصعوبة كاملة وتعالج بطريقة صحيحة.

4/ إنتاج المعلومات:

الوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المعلومات بين يدي مستخدميها ويشمل عدة خطوات:

ويشمل التقرير مثلاً على إعداد تقارير باستخدام البيانات المشتغلة أو البيانات المخزنة. وفي المعتاد يحتاج إعداد التقارير إلى تحليل وتفسير البيانات ويتكون التوصيل من التزويد بتقارير أكثر وضوحاً وأكثر فائدة للمستخدم وتسليم التقارير إلى المستخدمين.

استخدام المعلومات المحاسبية2:

لا تقتصر المحاسبة على عملية القيد في السجلات وا عداد التقارير فحسب بل تمتد إلى استخدام هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها. وعادة ما يهتم المحاسبون بمدلول الأرقام التي ينتجونها. فهم ينظرون إلى العلاقة بين الأحداث التي قد تلقى ضوءاً عما يتوقع حدوثه في المستقبل.

وا إن عملية تفسير وتحليل المعلومات ليست مقصورة على المحاسبين. تعني يمتد الأمر إلى المديرين والمستثمرين والأطراف الأخرى المهتمة بأمر الوحدة الاقتصادية ولذلك ينبغي على هذه الأطراف التعرف على كيفية إعداد التقارير المحاسبية ومعنى المعلومات التي تتضمنها حتى يمكنهم من استخدام المحاسبية

² عزب محمد عزب، مبادئ تحليل وتصميم النظم، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2008م)، ص33.

¹ ثناء على القباني، مرجع سابق، ص16.

بطريقة فعالة.

المستخدمين Users:

المستخدم ممكن أن يكون شخص أو عدد من الأشخاص الذي من أجلهم تم بناء هذا النظام وهو الذي يتم مقابلته والحصول منه على كل التفصيلات. لمعرفة ما إذا سيكون النظام الجديد ليصبح نظام ناجح وممكن أن يكون المالك لهذا النظام وسيقوم بتسليم الظام الجديد أو من سيرث النظام مستقبلاً. وهو العميل الذي يجب أن يقدم له نوعية من الاحترام:

- 1. بيع وجود عدد كبير من المحترفين ولكن لابد من اعتبار القاعدة المهمة وهي (العميل دائماً على حق) دون الأخذ في الاعتبار كثرة طلبات العميل.
- 2. العميل هو من يدفع ثمن النظام ولذلك له الحق أو القدرة على رفض الدفع إذ كان هو أو هي غير يؤدي بالمنتج¹.

ويمكن تعريف المستخدم بأنه شخص تقليدي يكون له طلب له شكل معين في النظم في المنظمات أو الشركات الصغيرة لا يأخذ الطلب الشكل الرسمي ولكن في الشركات الكبيرة عند طلب نظام جديد فلابد أن يكون بشكل رسمي.

هنالك طريقتين لتصنيف المستخدم:

1/ التصنيف طبقاً للوظيفة:

*المستخدم الذي يقوم بالعمل بنفسه:

مثل القائد بالأعمال المديرين، المديرين القائمين بأعمالهم وقد يرغبون في التعرف على كل يوم على أنظمة جديدة يجب الأخذ في الاعتبار الثلاث نقاط التالية:

- 1. حب المعرفة بالنسبة للنظام الجديد الذي سوف يستخدمونه.
- 2. يحاول المستخدم القائد بالعمل إلقاء نظرة موضوعية على القطاع والحصول على قدر وافي من المعرفة على الوظائف المحددة وعلى ما تقوم بها.
- يقوم المستقدم عادة باعتبار النظام الجديد مجموعة الوحدات المادية التي تستخدم تقنيات محددة مستخدمة حالياً للقيام بوظائف محددة.

¹ المرجع السابق، ص ص 34، 35.

*المستخدم المدير:

يقوم بالإشراف على عدد كبير من العاملين على جهاز الحاسب ويكون مسؤول عن طريق عملهم ويتصف هذا النوع من المستخدمين بـ:

- 1. معظمهم من الذين كانوا يستخدمون الحاسب ثم ترقى الأكفاء منهم لشغل وظيفة الإشراف.
- 2. يقوم بملاحظة العاملين على أجهزة الحاسب ويقوم بتقييم وتشجيع العاملين طبقاً لمقارنة الأداء بالإنتاج.
- 3. عادة يفكر المشرف في استحداث نظام جديد هذه تقليل عدد العاملين على أجهزة الحاسوب ولتقليل النفقات.
 - 4. يقدم المشرف بدور وسيط بين محلل النظم والعاملين على الأجهز ة.
 - 5. يفكر المشرف مثلهما بفكر مستخدمي التشغيل بالمكونات المادية للنظام الجديد.

*المستخدم المشرف:

عادة يكون متفهما لعمله مع النظام يوميا وهو الوحيد يستطيع تحديد ما هو المطلوب من النظام بصورة دقيقة. وربما يكون المستخدم المشرف شخص سلبي في مجموعة العمل أو شخص يعمل بحرفي العمل.

*المستخدم على مستوى التنفيذ:

يكون غير في تطوير النظام ولكن إذا ما كان المشروع ضخم من الضروري إشراك جميع لأنه سوف يؤثر على التنظيم ويوجد ثلاث مستويات من هذا النوع من المستخدمين:

- 1. التشغيل التنفيذي.
- 2. الإشراف التنفيذي.
- 3. المستخدم التتفيذي.

2/ التصنيف طبقاً لمستوى الخبرة في أداء الأعمال:

1/ الشخص عديم الخبرة:

هو شخص لم يتعامل مع الحاسب إبداء ودائم التكلم بصفة متكررة بأنه لا يعلم شيئاً عن الحاسب أو طريقة عمله وهو من قليلي الخبرة حيث تجد صعوبة في فهم اللغة التي يستخدمها محلل النظم فيما يخص مميزات و وظائف النظام الجديد¹.

¹ المرجع السابق، ص ص 36، 37.

2/ الشخص المبتدئ ومغرور:

هو شخص اشترك في تطوير مشروع أو اثنين على الأكثر أو يمتلك حاسب شخصي أو يكون قد قام بكتابة عدد قليل من البرامج البسيطة فإنه قد يدعي معرفة ما سوف يكون عليه النظام الجديد وقد يميل إلى إظهار أخطاء قد قام بها محلل النظم في المشروع السابق.

الفصل الثاني الائتمان المصرفي

يتناول الباحثون في هذا الفصل تعريف وأهمية وأنواع الائتمان المصرفي وتعريف المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها، وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي. المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية حول الائتمان المصرفي

تناول الباحثون في هذا المبحث تعريف الائتمان المصرفي وأهمية الائتمان وأنواع الائتمان المصرفي.

مفهوم المصارف التجارية:

تعتبر المصارف التجارية أحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير، ولأجل من الأفراد والمشروعات، والإدارات العامة واعادة استخدامها لحساب الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية ويمكن أن يشتف من التعريف السابق للمصارف التجارية ما يأتي 1:

- 1. إن المصارف التجارية تقبل جميع أنواع الودائع الادخارية، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية والتوفير، ولأجل. الخ.
- 2. إن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية بجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين من القطاعات الأخرى.
 - 3. تمنح المصارف التجارية أنواعاً مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.
- 4. تتمتع المصارف التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

أهداف المصارف التجارية:

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

أ/ الربحية:

تسمى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للأصحاب المصرف إذ أن الغرض الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها، فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكبر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غير ها، كما أن الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

حتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشمل الإيرادات المصرف البنود الآتية:

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل المؤسسات المالية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2011م)، ص9.

- 1. الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- 2. العمولات الدائنة التي تتقاضها المصارف نظير خدمتها للآخرين.
- أتعاب الخدمات التي تقدمها المصارف وغيرا لمتعلقة بالعمل المصرفي.
 - 4. فروقات العملة الأجنبية.

ب/ السيولة Liquidity:

سيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه، فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا. أما السيولة في المصارف التجارية ففي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالمصارف التجارية لا تستطيع كيفية منشآت الأعمال الأخرى وتأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

ج/ الأمان Security:

لا يمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد على رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير قدر أكبرمن الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، وا إلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن (المودعين والمقترضين) وأنشطتهم، وتباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تتويع (Direification)ودائع المصرف والقروض التي يقدمها وهو ما يقلل احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي¹.

مفهوم الائتمان المصرفي:

إن تتوع احتياجات ورغبات الأفراد وتطورها وارتقاءها تزيد الحاجة إلى الائتمان فالمؤسسات الإنتاجية والتوزيعية تقترض لتواصل نشاطها أو لتزيده توسعاً، سواء كانت تواجه عجزاً في السيولة أو التي ترغب في الزيادة.

¹ المرجع السابق، ص12.

تتعدد تعريفات الائتمان بمختلف وجهات النظر، ففي الوقت الذي يرى فيه جون ستيورات ميل "إن الائتمان هو تصريح باستخدام رأس مال آخر، بمعنى أنه أضاف رأسمالاً جديداً إلى رأسمال المشروع لاستخدامه"1.

أيضاً يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقم الدائن بمنح المدين مهمة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كيفية تمويلية استثمارية تقدمها البنوك بجميع أنواعها.

ويعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنح مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توفق العميل عن السداد"2.

ويعرف صلاح الدين حسن السيسي الائتماني المصرفي بأنه "الثقة التي يوليها المصرف التجاري شخص ما حيث يضع تحته تصرف مبلغاً من التقور أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزامته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المفترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف³.

كما عرف القروض المصرفية بأنها: "للك الخدمات المقدمة للعملاء ويتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر". وينطوي على هذا المعنى ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويضوي على كل من مفهوم الائتمان والسلفيات⁴.

ويعرف الائتمان المصرفي أنه "عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلاً "فرد أو شركة أعمال بتاء ملى طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين بتسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة يتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو اقتراض العميل

¹ محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009م، 2010م)، ص4.

² عبد العزيز الدغميم، التحليل الائتماتي ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي، (دمشق: د.ن، د.ت).

[.] مسلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م)، ص 3

⁴ عبد المعطى رضا الرشيد، محفوظ أحمد حموده، إدارة الائتمان، (عمان: د.ن 1999م)، ص32.

لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير 1.

ويقصد به كذلك "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. حسب العقد، وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر 2.

أيضاً يعتبر الاثتمان المصرفي شكلاً من أشكال مصادر التمويل المقترضة قصيرة الأجل وتتعدد مساهمة هذا الائتمان بمقدار القروض التي تحصل عليها المنشأة من البنوك التجارية كالتزام قصير الأجل لا تزيد مدته عن سنة واحدة، وحيث تستخدمه في تحويلها لعملياتها الجارية مقابل تحسينها لكلفة الفائدة المقروضة على ذلك الاستخدام وحيث أن المصدر الرئيسي لهذه القروض هي المصارف لذلك اصطلح على تسميتها بالائتمان المصرفي 3.

أهمية الائتمان المصرفى:

تتمثل أهمية الائتمان على مستويين4:

- 1. مستوى البنوك بخاصة.
- 2. مستوى الاقتصاد الوطنى والوطن بعامة.

أولاً: مستوى البنوك:

يشكل منح الائتمان شكلاً بارزاً ومهماً من أشكال توظيف البنك لموارده المالية التي يخلصها جانب الموجودات في ميزانية البنك. أما جانب المطلوبات فيمثل مصادر هذه الموارد ومن أهمها الودائع.

إذا نظرنا إلى جانب الموجودات لبنك تجاري نجد أن موارد البنك المالية توظف ضمن نطاق أسس محددة تحكم حجم هذه التوظيفات وأشكالها وهذه الأسماء هي:

1/ السيولة Liquidity:

المقصود بها قدرة البنك على مواجهة طلبات الساحبين وعلى الوفاء بالتزاماته المالية بدون صعوبات.

¹عبد المنطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2004م)، ص103.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2002م)، ص18.

³ شقيري نويري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م، 2012م)، ص88.

⁴ زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص ص 21، 22.

2/ الربحية Profitability:

إن تحقق توظيفات البنك لموارده المالية مستوى مقبولاً ومعقولاً من الأرباح.

3/ الأمان Security:

أن يتأكد البنك من أن الأموال التي يوظفها في منع الائتمان شعور إليه في الأجل المتفق عليه.

4/ المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility:

للمصرف مسؤولية أدبية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه من حيث إفادة المجتمع والنهوض به بشكل أواخر خارج نطاق العمل المصرفي العادي مثل المساعدة في حل مشكلة البطالة عن طريق إعطاء الأولية لأبناء المجتمع في الوظائف التي يحتاج إلى مثلها 1.

ثانياً: على مستوى الاقتصاد الوطنى: يشمل:

- 1. حشد المدخرات عن طريق قبول الودائع وتنشيط عملية الإيداع وترغيب المواطنين بها.
- 2. تمويل الاستثمارات وذلك عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية لتمويل استثمارات القطاع الخاص الوطني.
 - 3. التمويل غير المباشر عن طريق:
- أ. إقراض الحكومة عن طريق شراء أذونات الخزينة التي يصرف البنك المركزي لتمويل احتياجاتها
 وشراء السندات التي تصرف الحكومة تمويل مشاريعها.
 - ب. فتح فروع في خارج الوطن لأنها تساهم في تمويل مشاريع التنمية داخل الوطن.
 - 4. تشجيع القروض المجمعة في الداخل المشاريع الوطنية الضخمة.

أهمية الائتمان المصرفى:

الائتمان يمثل عجز الزاوية لنشاط البنك واحد دعائمه الأساسية في تحقيق أهدافه من حيث استغلال الأموال المتاحة لدى البنك الاستغلال الأمثل. وأيضاً تظهر أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمعات حيث زيادة الأموال الموجودة في السوق واستغلالها التشغيل الطاقات العاطلة استغلال الموارد المتاحة².

يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت وتمويل رأس المال العامل. وتحتاج القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير الجارية وتعد المصدر الأساسي لإبراداتها.

- عبد المطلب عبد الحميد، الانتمان المصرفي ومخاطره (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)ص 26، 27.

¹ المرجع السابق، ص23.

ويعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلة وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك.

أنواع الائتمان المصرفي:

يقسم الائتمان المصرفي إلى عدة أنواع 1:

1/ الائتمان الاستثماري:

الائتمان الاستثماري هو ذلك النوع من الائتمان التي تمنحه المصارف لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة. ويتم تسديد القروض الممنوحة لهذا القرض على المدى الطويل حيث أن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة.

ويخلص (سلطان وصفى وأبو قحف، 1989: ص46) وظائف المصارف الاستثمارية بما يلى:

- أ. الوظيفة التتموية.
- ب. الوظيفة التمويلية.
- ج. الوظيفة الرقابية.

2/ الائتمان التجاري:

قد يكون الغرض من حصول الجهة الطالبة على القرض تجارياً ، وتستخدم الجهة الطالبة القرض في تمويل رأس المال العامل كثرة مواد خام أو رفع رواتب أو سداد التزامات قصيرة الأجل. ويعد هذا النوع من الائتمان قصير الأجل وذلك لأن جداول السداد المتعلقة به التي تغطي عادة دورة الأعمال في التجارة هي دوره قصيرة نسبياً ، فالفترة بين دفع الأموال لشراء مواد خام ودفع أجور ورواتب ومصاريف الذي أو لشراء منتجات مصنعة وبيعها في السوق وتحصيل ثمنها هي فترة قصيرة لا تتعدى عدة شهور .

3/ الائتمان الاستهلاكية:

يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات أو غسالات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب شخصية. وتقوم البنوك عادة بتقديم مثل هذا النوع من الائتمان مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على طلبه، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح الائتمان الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط.

أ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص ص 97، 98.

ويمكن تقسيم أنواع الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة منهم أو الموجه إليها الائتمان المصرفي، ولاشك أن تقبيم الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة تقسيم جوهري جداً حيث يعكس مدى توجيه السياسة الائتمانية للبنوك للائتمان المعرض لقطاع اقتصادي ما بدرجة أكبر من قطاع اقتصادي آخر، وبتقسم الائتمان المصرفي حسب القطاع المستفيد إلى الأنواع الآتية أ:

- 1. ائتمان صناعى أي موجه لقطاع الصناعة.
 - 2. ائتمان زراعي أي موجه لقطاع الزراعة.
- 3. ائتمان موجه لقطاع البناء والتشييد والمقاولات.
- 4. ائتمان موجه لقطاع السياحة وائتمان موجه لقطاع الخدمات.

ويراقب البنك المركزي توجيه الاتتمان المصرفي إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا أمر له دلالته الاقتصادية وذلك نظراً للدور الذي يلعبه الاتتمان المصرفي في تمويل التتمية الاقتصادية، ويمكن أن يساهم الانتمان المصرفي في علاج الاحتلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بشكل أو بدرجة أكبر من القطاعات التجارية والخدمات للحد من ظاهرة نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية في الاقتصاد القومي وما يعقبها من تعمق للركود التضخمي الذي تعاني منه معظم اقتصاديات دول العالم وخصوصاً الاقتصاديات النامية ولكن علاج الاختلالات في الاقتصاد لا يمكن أن يتم في الأجل القصير لتوجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية بدرجة كبيرة لكن يتم علاج هذه الاختلالات في الأجل المتوسط والطويل ويعتمر هذا العلاج على مدى تكامل وتناسق السياسات المالية والنقدية والاقتصادية والائتمانية معاً وليس على توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية فقط.

ويخدم تصنيف أنواع الائتمان المصرفي حسب نوع القطاعات الاقتصادية المستفيدة لقياس مخاطر التركس الائتماني القطاعي.

_

أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (دم: د.ن، د.ت) ص ص 64، 65.

المبحث الثاني

مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية

يتناول هذا البحث تعريف المخاطر الائتمانية وتقسيمها ووسائل الحد من المخاطر الائتمانية.

مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعريف المخاطرة:

- مخاطر الائتمان تتمثل في عدم استطاعة العميل سداد القرض والفائدة حتى استحقاقها ويضيف نظراً لأن المخاطرة الائتمانية تزيد مع تركز القروض سواء من حيث الصناعة أو المنطقة الجغرافية هنالك مخاطر التركز (عدم التوزيع)¹.
- إن المخاطر الائتمانية هي مخاطر الأعمال للشركة طالبة التمويل والتي من شأنها أن تؤثر على التدفقات النقدية والتبعية على السداد سلبلاً.
- ويرى البعض أن مخاطر الائتمان تشير إلى الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لعدم قدرة العميل على رد القرض والفوائد وأنها ترجع إلى عوامل داخلية تتمثل في ضعف تحليل وا دارة الائتمان من قبل البنك وأخرى خراجيته يتمثل في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

ويمكن تعريف المخاطرة بأنها²:

ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديداً يقصد بالمخاطرة، حالة يكون فيها إمكانية أن بحيث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.

تعريف إدارة المخاطر:

باعتبارها علماً جيداً نسبياً، فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة إلا أن هنالك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريباً: إن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة سياسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر.

إدارة المخاطر: عبارة عن منهج أو مدخل علمي التعامل مع المخاطر البعث عن طريق توضح الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

 $^{^{1}}$ محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ~ 207 .

[.] 2 طارق عبدا لعال حماد، إدارة المخاطر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م) م

إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق:

- 1. اكتشاف الخطر.
 - 2. تحليلية.
 - 3. قباسه.
- 4. تحديد وسائل موجهته ثم اختبار أنسب وسيلة للمواجهة.

تعريف المخاطر الائتمانية1:

توجد المخاطرة الانتمان بسبب الاحتمال بأن التسديد قد لا يتم من قبل المدين والمخاطرة الانتمانية هي الخسائر المحتملة من إجراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما مدين به كاملاً أو في الوقت المحدد. ويتضمن الائتمان التجاري (Trade Credit) قيام المجهز (البائع) بتقديم السلع والخدمات إلى المشتري (الزبون) على أن يتم تسديدها آجلاً. أما الإقراض المصرفي (Bank Lending) فإنه يتضمن تقديم المصرف القرض مقابل وعد بإعادة تسديد الفائدة وأصل المال المقترض في المستقبل. إن الوعود التي يعطيها المقترضين إلى المصرف يمكن نكثها. إعادة التفاوض بشأنها وتعديلها. المخاطرة الائتمانية هي شكل في المخاطرة المتقابلة. والمخاطرة المتقابلة هي تلك المخاطر التي تحدث عند فشل الطرف الآخر للعقد أو الاتفاق من إنجاز ما يترتب عليه من التزامات تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة، وهذا يعني الفشل في تقديم السلع والخدمات، وفض تقديم القرض أو التسهيلات المصرفية أو الفشل في تسديد المبالغ المقترضة كاملة وفي الوقت المحدد.

المخاطر الائتمانية هي ذلك القدر من المخاطر الذي على البنك تحمله بالنسبة لطلب منح الائتمان. وذلك أما نتيجة تآخر المدين في الوفاء بالمبالغ التي افترضها عند موعد استحقاقها وأما نتيجة عجز المدين نهائياً عن الوفاء بالقرض وفوائده.

تقسيم المخاطر الائتمانية:

كالآتي²:

1/ مخاطر أسعار الفائدة:

- تتشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر محسوسة للبنك في حالة عدم اتساق

¹ عدنان تاب النعيم، إدارة الانتمان، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م، 2010م)، ص244.

² اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، (لبنان، السودان، الأردن، مصر، 2002م)، ص59.

- آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول.
- تتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يتبع ما يلي:
 - الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.
- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدن الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.
- يتدفق مقدار مخاطر أسعار الفائدة على معدل اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة مدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

2/ مخاطر السيولة:

- نتشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال شكل مناسب.
- تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.
 - تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما:
 - الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة.
 - السعر المعروض لتوفير السيولة.
 - تتحقق مخاطر السيولة لعوامل داخلية وخارجية كما يلي¹:

تتمثل الداخلية في:

- ضعف تخطيط السيولة ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات.
 - سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجة متفاوتة.
 - مما يؤدي إلى صعوبة التحويل الأرصدة سائلة.
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

تتمثل العوامل الخارجية في:

- الركود الاقتصادية وما يترتب عليه من التعثر.
 - الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

¹ المرجع السابق، ص60.

3/ مخاطر التسعير:

- تتشأ عن التغيرات في أسعار الأصول.

هنالك عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير:

- تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة.

تتعلق العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها وتنقسم إلى:

- 1. الهيكل التمويلي للوحدة.
 - 2. نتيجة نشاط الوحدة.
 - 3. خصائص الوحدة.
 - 4. تشغيل الوحدة.

4/ مخاطر أسعار الصرف:

- 1. تتشأ عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية.
- 2. تتشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف.
- 3. يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والآجلة بأشكالها المختلفة¹.

5/ المخاطر التشغيلية:

إن سبب هذا النوع هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات المصرف التجاري التي تتدرج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للمصرف التجاري أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو اضرابات يقوم بها العاملين والعديد من الأسباب الأخرى التي لا سبل لذكرها وا إن تأثير هذه الأحداث السلبي وبشكل غير متوقع على إجراءات المصرف هو الذي يجعلها ضمن المخاطر التي يتعرض لها المصارف التجارية².

إن التداخل والتعقيد الذي أصبحت تتصف به الخدمات المصرفية وكذلك تعقد وتطور النقدية المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وعدم قدرة بعض الأفراد العاملين تلك المصارف على فهم وا دراك والاستفادة من لك التطورات وهي التي ساهم بظهور هذه المخاطرة واحتلالها حيزاً كبيراً من وقت وجهد وتفكير مدراء المصارف التجارية لغرض إدارة هذا النوع من المخاطر. وأن الأحداث السياسية والإرهابية والفيضانات والأعاصير والكوارث

² أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013م) ص 357.

¹ المرجع السابق، ص ص 60-61.

الكيرة غير المتوقعة مثل التوسنامي يمكن أن تسبب أضراراً فادحة لأي مؤسسة مالية خصوصاً المصارف التجارية.

وهذه الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية يمكنها من إغلاق المصارف عدد زمنية قد تكون طويلة ومن ثم إعاقة إيصال الخدمات المصرفية إلى الزبائن ولأته من الصعب التنسيق بدقة بهكذا وعوامل فإن ذلك يقود إلى زيادة غير متوقعة في تكاليف المصرف أو على الأقل تحقيق الإيرادات بشكل كبير.

ومن جهة أخرى قد تكون تلك الأحداث مقصودة. حيث يسعى الموظفين أو الزبائن أو الأفراد من التجاوز على القوانين.

6/ المخاطر السوقية:

من المتعارف عليه أنه في الاقتصاديات التي تطبق نظام السوق (النظام الرأسمالي مقارنة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي) فإن قيمة موجودات ومطلوبات المصرف التجاري تكون في حالة من عدم الثبات في تغير مستمر بسبب حالة عدم التأكد المتعلقة بنوعين من المخاطر وهي مخاطر السعرية ومخاطر أسعار الفائدة. 7/ مخاطر الفقرات خارج الميزانية:

لا يعتبر هذا النوع معروفا على نطاق واسع في البيئة المصرفية العربية. ولكنها بال شك أصبحت تقلق مدراء المصارف التجارية وخصوصا ألكبرى منها حول العالم من رجل مواجهة هذا النوع المخاطر تم إنشاء إدارات متخصصة في كل مصرف تجاري لمتابعة ورقابة وا دارة هذه المخاطر والحرص على تطبيق مقدرات لجنة بازل (Basel).

وتتربط مخاطر الفقرات خارج الميزانية بعدة أنواع من المخاطر وعلى رأسها مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر بشكل وثيق يتعاملان المصرف بأدوات الهندسة المالية وأسواق المشتقات المالية وبما أن هذه الأدوات أصبحت في وقتنا الحاضر كثيرة ومتنوعة ويصعب الإحاطة بها جميعاً فأن التحديد أمام إدارة المصارف التجارية هو في محاولة اكتشاف هذه المخاطر ومحاولة تجنبها أو تحويلها أو على الأقل التقليل من آثارها. فقد دلت الوقائع أن تحقق هذا النوع من المخاطر قد يكون كارثياً كما حدث لمصرف (Barings) عام 1995 وكما تعرض مصرف (Banker Truf) إلى مشاكل قانونية رفعتها عليه شركة بروكتر انكميل للمواد الغذائية بسبب الصفقات المتعلقة بأحدى الأدوات المالية المشتقة وهي المبادلات. وفي القطاع المصرفي والصناعة المصرفية عموماً 1.

_

¹ المرجع السابق، ص ص 354، 360.

8/ مخاطر عدم السداد:

تتعرض أوراق المديونية على اختلاف أنواعها (السندات، القروض، الرهن والإدارة الحكومية والمالية) لمخاطرة عدم السداد والتعامل مع هذا الشكل من الأشكال المخاطرة تقوم بعض شركات التأمين الحياة بالاستثمار فقط في الأوراق المالية تتمتع بتضييق ائتماني مرتفع وتلجأ إلى التتويع على أساس المصدرين Issurs بحيث لا يكون الأعسار أحد المصدرين أثر يذكر على القيمة الكلية للمحفظة ومع هذا فإن هنالك العديد من شركات التأمين التي تستثمر في أصول ترتفع فيها درجة المخاطرة مثل السندات الرديئة Junk Bonds

وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفى:

بما أن البنوك تعمل على استثمار ودائع العملاء لديها في مجالات مختلفة والبنوك تستخدم درجات عالية من الرفع المالي، وحيث أن هناك مخاطر عديدة تواجه هذه التوظيفات الائتمانية والاستثمارية فإن لابد للبنك من أن يتحوط لهذه المخاطر وذلك من خلال وضع مجموعة من الوسائل التي يكون هدفها المحافظة على أموال المالكين ومن هذه الوسائل ما يلي²:

- 1. تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك وبما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية من خلال وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم هذا الجانب.
- 2. تدعيم وتعزيز أنظمة الرقابة والتفتيش الداخلي بما يمكن من تجاوز أي أخطاء بصورة مسبقة والعمل على تلافى الأخطاء التي يمكن أن تحدث خلال التطبيق.
- 3. تحديد السلطات والمسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية وبشكل واضح ودقيق، بما يمكن من تسهيل الإجراءات وسرعة إنجاز ومنح التسهيلات بالشكل الذي يتوقق مع أنظمة البنك وا ستراتيجيته المعلنة.
 - 4. تعزيز أجهزة التنظيم الداخلي والتأكيد على أدواته وفعالياته المختلفة.
- 5. تدعيم وتعزيز العمل ضمن نظام الحاسب الآلي والاستفادة من الإمكانات التي يوفرها النقدم العلمي في هذا المجال. وبالشكل الذي يحد من المخاطر الائتمانية.
- 6. تطوير نظام لمتابعة الديون المتعثرة وبحيث تبدأ عملية المتابعة لأوضاع المدينين وضماناتهم والتطورات التي تطرأ على قدراتهم المالية أولاً بأول من خلال جمع المعلومات وبشكل مستمر وتحديث هذه

¹ محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي (حلب: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2005م)، ص ص 316-317.

شقير ي نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص 64، 95.

- المعلومات على نظام الاستعلام.
- 7. وضع الضوابط للحد من التوسعات الائتمانية غير المرغوبة والالتزام بالعادات والأعراف والقواعد المصرفية والمالية المتعارف عليها فيما يتصل بتنفيذ سياسات البنك في مجالات الربحية والسيولة والأمان، مع الالتزام بأي قيود موضوعة سواء كانت هذه القيود محدودة من خلال إستراتيجية البنك أو من خلال تعليمات وأنظمة البنك المركزي التي يعلنها باستمرار من خلال مذكراته إلى البنوك المرخصة، وهذه القيود تتعلق بحدود الضمان للعميل الواحد. أو طبيعة هذه الضمانات أو أية قيود أخرى.
- 8. تعزيز الائتمان الممنوح للعملاء من خلال الحصول على الضمانات الملائمة والكافية والتي يمكن أن يلجأ إليها البنك في المستقبل عند تدهور أوضاع العميل أو عدم التزامه بالسداد وفق شروط العقد.
- 9. إجراء التأمين على الضمانات المقدمة والعملاء المقترضين تفادياً للمخاطر التي قد تتعرض لها هذه الضمانات وحفاظاً عليها بهدف الحفاظ على حقوق البنك ومتابعة إجراء التأمين اللازم وفي الوقت المناسب.

ومن الوسائل أيضا التي تتبعه البنوك للتقليل من مخاطر الائتمان هي اللجوء إلى1:

- 1. تأمين القروض: وقد نشأت مؤسسة متخصصة بذلك في العديد من دول العالم مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لكي تكون هذه وسيلة مجربة من وجهة نظر البنك عموماً يجب أن لا يتجاوز حجم التكاليف التأمين قيمة القروض المؤمن عليها، عموماً.
 - 2. أخذ الضمانات الملائمة بما فيها حيازة الأصل الذي يتم تمويله.
 - 3. بيع الائتمان المشكوك في تحصيله لمؤسسات متخصصة بهذا النوع من الأعمال.
 - 4. الدخول في عقود خيار بيع العملات الأجنبية Putoptions.

وانطلاقا من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل المخاطر. يمكن الانطلاق لوضع الأسس والإجراءات الكفيلة بمنع حدوثه، وأن لم يكن ذلك ممكناً، أو التقليل من آثار السلبية إلى حدودها الدنيا مع مراعاة أن تكاليف أكبر من تأثير الخطر عند وقوعه يجب أن تكون مقبولة أي أن تكون أقل من الخسائر التي سيتعرض لها البنك فيما لو حصل الخطر.

ويمكن الحد أو التقليل من المخاطر الائتمانية وفقاً لما يلي 2 :

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص ص 186، 187.

² محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، (المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2011، 2012م)، ص ص 25، 26.

أ/ سياسة ائتمانية واضحة للحد من المخاطر:

لقد أشارت إلى أن معظم البنوك التي شهدت مشاكل في جودة أصولها لم يكن لديها نظم ائتمانية دقيقة. ومن ثم يجب وضع نظم دقيقة لتقبيم الائتمان وتصنيف محفظته وتكوين المخصصات اللازمة وفقاً لفئات التصنيف مع الأخذ في الحسبان معايير التصنيف الائتماني للعملاء في فئات حسب خطر الائتمان ووضع مصفوفة انتقال بين الفئات وفقاً لأوضاع العملاء، مع تحديد نسبة الاقتراض إلى قيمة الضمانات المقدمة وضع أسلوب متقدم لتقييم الضمانات بتعيين تفعيل وضع حدود عمل إجمالي القروض المستحقة كنسبة إلى الودائع وا إلى رأس المال وا إلى إجمالي الأصول مع وضع حدود للائتمان على أساس قطاعي (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي).

ب/ وجود دراسة ائتمانية تحليلية:

1/ التحليل لائتماني يهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها البنك في علاقته مع العملاء وبناء على القرار الناتج عن مقارنة المخاطر بالمنافع يتم الانحيار للجانب الأرجح من المقارنة وبما يجعل البنك في حدود آمنة.

2/ تحليل تقييم الأداء ويعتبر من أدوات التحليل المالي المثالية لأنه يحلل ربحية المنشأة كفاءتها في إدارة أصولها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو.

ج/ وجود منهجية للتحليل المالي:

تمثل بعض الأساليب مدخلاً عاماً للعملية التحليل المالي منها تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل لتجنب العمل غير الضروري وقصر الجهود على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

د/ التحليل المالى للنسب:

يستهدف إيجاد علاقة بين بيانات المركز المالي وقائمة الدخل لما يقدمانه من مؤشرات وهنالك العديد من النسب مثل نسبة السيولة والتداول والتدفق النقدي وهذه النسب تعمل على قياس السيولة في ضوء مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين ميعاد سدادها.

الفصل الثالث الدراسة الميدانية

تتاول الباحثون في هذا الفصل:

المبحث الأول: نبذة عن بنك النيل للتجارة والتنمية. المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة عن بنك النيل للتجارة والتنمية

النشأة والنشاط:

- تأسس بنك النيل للتجارة والتنمية في 11 نوفمبر 1982م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص وباشر أعماله المصرفية في يونيو 1983م كأول بنك قطاع عام "في حينها" يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية.
- في مارس 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379)، ومن أهم الثمرات التي جناها البنك نتيجة لتحولها إلى شركة مساهمة عامة:
- 1) إمكانية طرح أسهمه في سوق الخرطوم للأوراق المالية مما أتاح للمساهمين تسويق أسهمهم بيعاً وشراء عن طريق عرضها بالسوق الثانوي بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
 - 2) أتاح للبنك قدراً من المرونة الإدارية وذلك بتحرره من الإشراف الإداري للدولة.
- في فبراير 2013م تم تغيير اسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحالبين، وقد كان الهدف الرئيسي من تغيير الاسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الاقتصادية "بما فيها القطاع التعاوني".

فيما يتعلق بالنشاط يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل بكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في 1 :

- فتح حسابات الإيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة.
- تمويل كافة القطاعات الاقتصادية باستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامية.
 - وتقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني.

رأس المال:

- رأس المال المصرح به: 300 مليون جنيه.
 - رأس المال المدفوع: 100 مليون جنيه.

الرؤية:

(أن نكون النموذج الأفضل للمصرف الإسلام محلياً وا قليمياً لمساهمينا وعملائنا الحالبين والمرتقبين ولعاملينا

¹ ملفات بنك النيل.

مع التزامنا بمسئولياتنا الاجتماعية).

الرسالة:

(القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية لمصرفنا ولأصحاب المصالح ذوي العلاقة، والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضا بابتكار وسائل مصرفية متجددة وحلول مهنية راقية ومتميزة).

القيم:

- 1) الالتزام بهدى الشريعة الإسلامية السمحاء.
 - 2) الشفافية والنزاهة.
 - 3) الخدمة المميزة والرفيعة للعمل.
 - 4) السرية المطلقة والمحافظة عليها.
 - 5) الجدارة والابتكار والتطوير.
 - 6) العمل بروح الفريق الواحد.
 - 7) تحمل المسئولية وتفويض الصلاحيات.
 - 8) التحسين والتطوير المستمر.

الغايات الإستراتيجية:

- 1) الحصول على موقع تنافسي متقدم في السوق المصرفي السوداني.
 - 2) رفع الملاءة المالية للبنك.
- 3) الالتزام بالمعايير المحلية والإقليمية والعالمية في مجال الضط المؤسسي والتنظيم والرقابة والشفافية.
- 4) تأهيل وتطوير العنصر البشري وتحسين مستوى الرضا الوظيفي للعاملين لتعزيز التزامهم وولائهم لتحقيق الأهداف الكلية للبنك.
- 5) مواكبة أحدث وسائل التقنية المصرفية والمنتجات المصرفية المبتكرة بما يفوق طموحات وتوقعات المتعاملين.
 - 6) بناء صورة ذهنية حاضرة ومتفاعلة لبنك تجاري استثماري وتتموي متميز.

فروع البنك: 41فرعاً موزعاً على ولايات السودان المختلفة على النحو التالي:

ولاية الخرطوم:الخرطوم، ميدان الأمم المتحدة، السجانة، السوق المحلي، أم درمان السوق، السوق الشعبي، بحري المنطقة الصناعية، بحري السوق، عفراء، الرياض، حلة كوكو، شمبات، البر لمان، المغتربين، محمد

نجيب، أبو حمامة.

ولايات الوسط: الجزيرة، النيل الأبيض وسنار: ودمدني، المناقل، كوستي، ربك، سنار.

ولايات الشرق: البحر الأحمر، كسلا والقضارف: بورتسودان، حلفا الجديدة، كسلا، خشم القربة، القضارف.

ولايتى الشمالية ونهر النيل: عطبرة، دنقلا، كريمة، الدبة.

ولايات دارفور: نيالا، الضعين، الفاشر.

ولايات كردفان: الأبيض، أم روابه، النهود، الأضية، أبو جبيهة، كادوقلي، الفولة.

مكاتب الصرف والنوافذ المصرفية:

مكتب صرف بربر، مكتب صرف الهيئة القومية للاتصالات، مكتب صرف مصنع سكر حلفا، مكتب صرف المنطقة الصناعية (نيالا)، نافذة سوداني، نافذة سوق المحاصيل (النهود)، نافذة سوق المحاصيل (القضارف)، السوق الشعبي (كسلا).

الصرافات الآلية بالعاصمة: وعددها 21 صراف آلي ومواقعها كالتالي (وزارة المالية شارع القصر، الرياض شارع 117، العمارات شارع 63، قسم شرطة امتداد الدرجة الأولى، مجموعة دال (المجاهدين)، شارع الصحافة زلط، كلية التجارة جامعة النيلين، محلية أمدرمان، الملازمين شرق الفايز للأثاث، أم درمان حمد النيل، رئاسة البنك، رئاسة فرع الرياض، مبنى فرع بحري، مبنى فرع أم درمان، شارع جبرة، مبنى فرع البرلمان، مبنى فرع السجانة، مبنى فرع محمد نجيب، الجهاز القضائي، المعمورة لفة جوبا، مبنى فرع السوق الشعبي).

الصرافات الآلية بالولايات: وعددها 18 صراف آلي ومواقعها كالآتي (عطبرة، مكتب صرف بربر، مصنع أسمنت بربر، مدني، دنقلا، فرع بورتسودان، مستشفى بورتسودان، مطار بورتسودان، الأبيض، مطار الأبيض، نيالا، القضارف، كريمة، الدبة، أم روابه، القربة، الفاشر، كسلا).

تطور الهيكل الإداري للبنك:

الهيكل الإداري منذ التأسيس وحتى أبريل 2003م:

تتكون الإدارة التنفيذية من المدير العام، نائب المدير العام، مساعد المدير العام، مدير أول إدارة ومدير إدارة، تتكون الإدارات العامة من خمسة إدارات تدار بواسطة مساعد مدير العام، أما الفروع فتتبع لنائب المدير العام.

الهيكل الإداري (مايو 2003-ديسمبر 2007م):

بعد تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة ووضع الإستراتيجية الثلاثية الأولى كان لابد من بعض

التحويلات والتغيرات لمواكبة وضعه الجديد ومن هذه التغيرات إعادة تنظيم الهيكل الإداري وقد قام بهذه المهمة مركز تطوير الإدارة (بيت خبرة سوداني مشهود له بالكفاءة)، حيث تم تعديل هيكل البنك بنقليص الإدارات العامة المساعدة من تسع إلى خمس إدارات، وتم تقسيم هذه الإدارات إلى إدارات فرعية تنضوي تحتها مجموعة من الأقسام.

الهيكل الإداري 2008م:

في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك والتقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية كان لزاما على البنك بناء هيكل تنظيمي بدرجة عالية من المرونة، حيث تم وضع هيكل جديد خلال العام 2007م وبدأ تطبيقه في يناير 2008م، وفي هذا الهيكل تم تقسيم البنك إلى ثلاث إدارات عامة رئيسية هي: إدارة التخطيط والتطوير، الاستثمار والعلاقات الخارجية والشئون المالية والإدارية لكل إدارة مدير عام، بالإضافة إلى ثلاثة إدارات فرعية هي:القانونية، والتقتيش والمراجعة وا دارة المخاطر وهي تتبع إلى المدير العام، هذا إلى جانب إدارات الفروع والتي تتبع لنائب المدير العام.

الهيكل الإداري 2010م:

يتكون الهيكل الإداري من ثلاث إدارات عامة تتبع للمدير العام هي: الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية والإدارة العامة للاستثمار والعلاقات الخارجية، وتضم كل إدارة عامة من عدد من الإدارات الفرعية والتي تتكون من عدد من الأقسام، بالإضافة لهذه الإدارات العامة هناك أربع إدارات فرعية هي: إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية والتفتيش والشئون القانونية.

التخطيط الإستراتيجي:

الإستراتيجية الأولى (2004-2006م):

أعد الإستراتيجية بيت خبرة عالمي (KPMG) مستعيناً بلجنة فنية من البنك، ونتيجة للتعاون والمشاركة الفاعلة من الجميع فقد جاءت الإستراتيجية من حيث الإعداد نابعة من القاعدة ومعبرة عن آمال وطموحات مجلس الإدارة والعاملين.

الإستراتيجية الثانية (2007-2009م):

أيضا أعدها (KPMG) مستعينا بلجنة فنية مساعدة من البنك، وقد تمثلت أهم غايات هذه الإستراتيجية في: زيادة الإيرادات، تقليص المصروفات، زيادة الفعالية الإدارية وترسيخ البنية التحتية.

الإستراتيجية الثالثة: (2010-2012م):

تم إعدادها بالاستعانة بأربعة خبراء (مستشار مصرفي، خبير مالي، خبير موارد بشرية ومستشار تخطيط إستراتيجي)، وقد تمثلت أهم الغايات الإستراتيجية للبنك في:

- زيادة الحصة السوقية للبنك وتحسين موقعه النتافسي.
 - رفع الملاءة المالية.
 - تحسين الصورة الذهنية للبنك.
- تعظيم المنفعة للجهات ذات العلاقة (مساهمين، مستثمرين، موظفين وعملاء).

المبحث الثاني

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

منهج الدراسة:

تهد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي أتبع فيها الباحثون الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك من خلال دراسة ميدانية على بنك النيل، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة. مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك النيل، وقد تم توزيع الاستبانات عليهم، حيث قام الباحثون بتوزيع (66) استبانة على مختلف فروع البنك في ولاية الخرطوم.

أدوات الدراسة وقياس المتغيرات:

قام الباحثون بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استبانة غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقيمية لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة. والملحق رقم (1) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين.

كما قام الباحثون بإخضاع استبانة الدراسة لعدة اختبارات هي:

1/ اختبار الصدق الظاهري: للتعرف على الأسئلة المرتبطة ببعضها للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، كما تم عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة المحاسبة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

2/ اختبار ثبات الأداة: للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اقتراح الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا () وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (1/3) بأن معاملات الثبات لجميع فرضيات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

جدول (1/2/3) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل فرضية

معامل كرونباخ	الفرضية
ألفا	
0.641	الفرضية الأولى: تود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية
	ومخاطر السيولة
0.672	الفرضية الثانية توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وا تباع
	معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان
0.611	الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة
	الظروف المحيطة بالعميل
0.722	المعدل العام لثبات الاستبانه

وقد قام الباحث بتحديد درجة المقياس وفق المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل - الحدد الأدنى للبديل/ عدد المستويات

(1-5) = 3/4 = 3/(1-5). وبذلك تكون المستويات كالتالي:

منخفض من (1) – (2.33)

متوسط من (2.34) - (3.66).

مرتفع من (3.67) – (5).

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) بهدف تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال استبانة الدراسة ومنها:

1/ الإحصاء الوصفي.

2/ اختبار الثبات.

3/ الوسط والانحراف المعياري.

4/ اختبار مربع كاي.

خصائص عينة الدراسة:

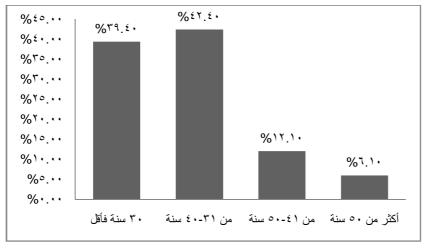
تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية لموظفي بنك النيل، من أجل بعض الحقائق المتغقة بهؤلاء الموظفين، حيث قام الباحثون باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بهذه المتغيرات باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وفقاً لما تم الحصول عليه من إجابات عينة الدراسة، وتبين من النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث، (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة)، وتبين النتائج الواردة في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة، وهي كما يلي:

1/ العمر:

جدول (2/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة %	التكرار	العمر
%39.4	26	30 سنة فأقل
%42.4	28	من 31-40 سنة
%12.1	8	من 41-50 سنة
%6.1	4	أكثر من 50 سنة
%100	66	المجموع

شكل (1/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر



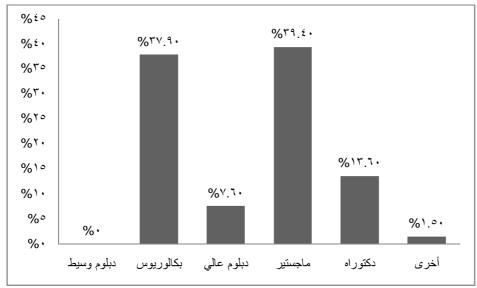
يظهر الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (1/2/3) تائج الدر اسة المتعلقة بعمر أفراد عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 42.4% للفئة العمرية ما بين 31-40 سنة، ثم جاءت الفئة العمرية 30 سنة فأقل وبنسبة بلغت 39.4%، بعدها جاءت الفئة العمرية ما بين 41-50 سنة وبنسبة بلغت 39.4% وأخيراً الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة 6.10%. وبذلك نجد أن العينة تتسم بانخفاض المستوى العمري.

2/ المؤهل العلمي:

جدول (3/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
%0	0	دبلوم وسيط
%37.9	25	بكالوريوس
%7.6	5	دبلوم عالي
%39.4	26	ماجستير
%13.6	9	دكتوراه
%1.5	1	أخرى
%100	66	المجموع

شكل (2/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



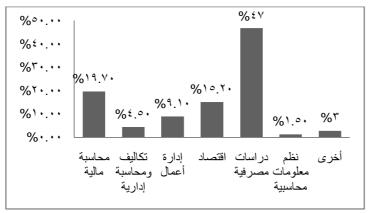
يظهر الجدول السابق (3/2/3) والشكل (2/2/3) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 39.4% لحملة درجة الماجستير، ثم جاء حملة درجة البكالوريوس في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 97.6%م، ثم جاء حملة درجة الدكتوراه بنسبة بلغت 13.6% ثم حملة درجة الدبلوم العالي بنسبة 97.6% وأخيراً حملة المؤهلات الأخرى بنسبة 15.5%. ومن ذلك نتوصل إلى ارتفاع نسبة حملة الشهادات فوق الجامعية، مما يدلل على جودة العينة وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

3/ التخصص العلمي:

جدول (4/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
%19.7	13	محاسبة مالية
%4.5	3	تكاليف ومحاسبة إدارية
%9.1	6	إدارة أعمال
%15.2	10	اقتصاد
%47	31	دراسات مصرفية
%1.5	1	نظم معلومات محاسبية
%3	2	أخرى
%100	66	المجموع

شكل (3/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي



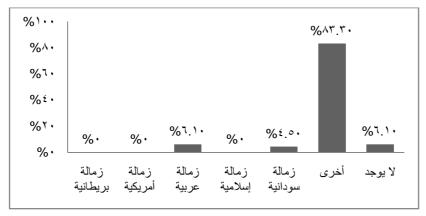
يظهر الجدول (4/2/3) والشكل (3/2/3) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص الدراسي، وقد أظهرت النتائج أعلى لتخصص الدراسات المصرفية بنسبة 47%، ثم تخصص المحاسبة المالية بنسبة 19.7%، ثم تخصص الاقتصاد بنسبة 15.2% ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة 9.1% ثم تخصص تكاليف ومحاسبة إدارية بنسبة لاقتصاد بنسبة 1.5%، ثم التخصصات الأخرى بنسبة 8%، وأخيراً تخصص نظم المعلومات المحاسبية بنسبة 1.5%. ومن ذلك نتوصل إلى تباين أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص.

4/ المؤهل المهنى:

جدول (5/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

النسبة %	التكرار	المؤهل المهني
%0	0	زمالة بريطانية
%0	0	زمالة أمريكية
%6.1	4	زمالة عربية
%0	0	زمالة إسلامية
%4.5	3	زمالة سودانية
%83.3	55	أخرى
%6.1	4	لا يوجد
%100	66	المجموع

شكل (4/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل المهني



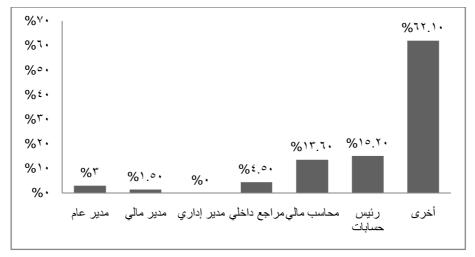
يظهر الجدول (5/2/3) والشكل (4/2/3) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل المهني، وقد أظهرت الدراسة أن 83.3 من أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات أخرى غير الزمالات، يليهم بنسبة 6.10% من يحمل زمالة عربية، ومثله من لا يحمل مؤهل مهني، وأخيراً بنسبة 4.5% من يحمل زمالة سودانية. ومن ذلك نتوصل أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات مهنية خلاف الزمالات المحاسبية.

5/ المركز الوظيفى:

جدول (6/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
%3	2	مدير عام
%1.5	1	مدير مالي
%0	0	مدير إداري
%4.5	3	مراجع داخلي
%13.6	9	محاسب مالي
%15.2	10	رئيس حسابات
%62.1	41	أخرى
%100	66	المجموع

شكل (5/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي



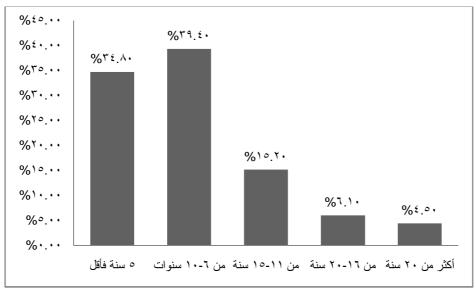
يظهر الجدول (6/2/3) والشكل (5/2/3) نتائج الدراسة المتعلقة بالمركز الوظيفي، وقد أظهرت الدراسة أن أكبر نسبة حققها المراكز الوظيفية الأخرى، ثم بنسبة 15.2% رؤساء الحسابات، ثم بنسبة 13.6% المحاسبين الماليين، ثم بنسبة 4.5% المراجعين الداخليين، ثم بنسبة 3% المدراء، وأقل نسبة للمدراء الماليين بنسبة 5.1%. وبذلك نجد أن معظم أفراد عينة الدراسة من الموظفين.

6/ سنوات الخبرة:

جدول (7/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
%34.8	23	5 سنة فأقل
%39.4	26	من 6-10 سنوات
%15.2	10	من 11-15 سنة
%6.1	4	من 16-20 سنة
%4.5	3	أكثر من 20 سنة
%100	66	المجموع

شكل (6/2/3) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة



يظهر الجدول رقم (7/2/3) والشكل (6/2/3) نتائج الدراسة المتعلقة بسنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى خمس فئات تبدأ بفئة 5 سنة فأقل، وتنتهي بفئة أكثر من 20 سنة. وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 39.4% للفئة التي تقع بين 6-10 سنوات، ثم جاءت الفئة 5 سنوات فأقل وبنسبة بلغت 34.8%، ثم الفئة 11- 15 سنة وبنسبة وبنسبة بلغت 15.2%، ثم الفئة 16-21 سنة وبنسبة وبنسبة أكثر من 20 سنة وبنسبة 15%. وتدل هذه النتيجة على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة:

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة على هذا المتغير وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمس نقاط (أوافق بشدة 5، أوافق 4، محايد، 3، لا أوافق بشدة 1) والجداول التالية تبين ذلك. عبارات الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة: العبارة الأولى: تساعد نظم المعلومات المحاسبية عبر استخدام التكنولوجيا في تحديد الخسائر المحتملة من مخاطر نقص السيولة:

جدول رقم (8/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الأولى من الفرضية الأولى

النسبة %	المتكرار	البيان
%57.6	38	أو افق بشدة
%37.9	25	أوافق
%3	2	محايد
%0	0	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (8/2/3) نجد أن 57.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 37.9% يوافقون عليها بمجموع موافقة 5.5%، 0% لا يوافقون، 1.5% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 1.5%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 3%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة: جدول رقم (9/2/3)

الأولى	الفرضية	من	الثانية	للعبارة	التكراري	التوزيع
<u> </u>	~	U -1	·	シャー		

النسبة %	التكرار	البيان
%31.8	21	أوافق بشدة
%57.6	38	أوافق
%9.1	6	محايد
%0	0	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (9/2/3) نجد أن 31.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 57.6% يوافقون عليها بمجموع موافقة 89.4%، 0% لا يوافقون، 1.5% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 1.5%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 9.1%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الثالثة: اعتماد نظم المعلومات المحاسبية على دور التكنولوجيا يقلل من مخاطر السيولة: جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري للعبارة الثالثة من الفرضية الأولى

النسبة %	التكرار	البيان
%25.8	17	أوافق بشدة
%54.5	36	أوافق
%16.7	11	محايد
%1.5	1	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (10/2/3) نجد أن 25.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 54.5% يوافقون على العبارة، 54.5% يوافقون على العبارة، 54.5% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 33%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 16.7%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الرابعة: تمكن نظم المعلومات المحاسبية الديناميكية على تعزيز استجابتها للمتغيرات على البيئة الاقتصادية:

جدول رقم (11/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الرابعة من الفرضية الأولى

النسبة %	التكرار	البيان
%27.3	18	أوافق بشدة
%51.5	34	أوافق
%19.7	13	محايد
%0	0	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر الباحثون من بيانات الدر اسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (11/2/3) نجد أن 27.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 51.5% يوافقون عليها بمجموع موافقة 78.8%، 0% لا يوافقون، 1.5% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 1.5%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 19.7%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الخامسة: تساهم نظم المعلومات المحاسبية الديناميكية على تعزيز استجابتها للمتغيرات على البيئة الاقتصادية:

جدول رقم (12/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الخامسة من الفرضية الأولى

النسبة %	التكرار	البيان
%21.2	14	أوافق بشدة
%57.6	38	أوافق
%19.7	13	محايد
%0	0	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (12/2/3) نجد أن 21.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 57.6% يوافقون على العبارة، 57.6% يوافقون على العبارة موافقة 1.5%، أما الحياد عليها بمجموع موافقة 78.8%، 0% لا يوافقون، 1.5% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 1.5%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 19.7%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

عبارات الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم للمعلومات المحاسبية وا تباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان:

العبارة الأولى: تساهم نظم المعلومات المحاسبية عبر وسائل الطرق الإلكترونية على توفير السيولة من خلال خطابات الضمان:

جدول رقم (13/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الأولى من الفرضية الثانية

النسبة %	المتكرار	البيان
%22.7	15	أوافق بشدة
%53	35	أوافق
%16.7	11	محايد
%7.6	5	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (13/2/3) نجد أن 22.7%ن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 53.0% يوافقون على العبارة، 53.0% يوافقون على العبارة فقد كان بنسبة 7.6%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الثانية: توفر نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من المعلومات المناسبة للإدارة للمقارنة بين البدائل لتفعيل دور الرقابة على خطابات الضمان:

جدول رقم (14/2/3) التوزيع التكرارى للعبارة الثانية من الفرضية الثانية

النسبة %	التكرار	البيان
%7.6	5	أوافق بشدة
%48.5	32	أوافق
%42.4	28	محايد
%1.5	1	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (14/2/3) نجد أن 7.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 48.5% يوافقون عليها بمجموع موافقة 1.5%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 42.4%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الثالثة: تحقق نظم المعلومات المحاسبية الواقعية بين المنشأة والبيئة المحيطة صاحبة الضمان: جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري للعبارة الثالثة من الفرضية الثانية

النسبة %	التكرار	البيان
%21.2	14	أوافق بشدة
%50	33	أوافق
%25.8	17	محايد
%3	2	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (15/2/3) نجد أن 21.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 50% يوافقون عليها بمجموع موافقة 71.2%، 33% لا يوافقون، 0% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 33%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 25.8%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الرابعة: تؤدي نظم المعلومات المحاسبية من خلال خطابات الضمان إلى تغطية الالتزامات وتخفيض الأعباء على الهيكل التنظيمي داخل المنشأة وخارجها:

جدول رقم (16/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الرابعة من الفرضية الثانية

النسبة %	التكرار	البيان
%6.1	4	أوافق بشدة
%53	35	أوافق
%36.4	24	محايد
%3	2	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (16/2/3) نجد أن 6.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 53% يوافقون عليها بمجموع موافقة 5.1%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 36.4%، ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الخامسة: تساهم نظم المعلومات المحاسبية الوسائل الإلكترونية للتأكد من مقدرة سداد الضمانات في الوقت المناسب:

جدول رقم (17/2/3) التوزيع التكرارى للعبارة الخامسة من الفرضية الثانية

النسبة %	التكرار	البيان
%13	9	أوافق بشدة
%48.5	32	أوافق
%31.8	21	محايد
%6.1	4	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (17/2/3) نجد أن 13% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 48.5% يوافقون عليها بمجموع موافقة 6.1%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 31.8%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

عبارات الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة الظروف المحيطة بالعميل:

العبارة الأولى: تمكن نظم المعلومات المحاسبية من مطابقة المعلومات المحاسبية مع احتياجات العميل: جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري للعبارة الأولى من الفرضية الثالثة

النسبة %	التكرار	البيان
%40.9	27	أوافق بشدة
%45.5	30	أوافق
%12.1	8	محايد
%1.5	1	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (18/2/3) نجد أن 40.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 45.5% يوافقون على العبارة، 45.5% يوافقون على العبارة، 1.5% لا يوافقون، 0% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 1.5%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 12.1%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الثانية: توفر نظم المعلومات المحاسبية القيود التي تواجه إدارة المنشأة تجاه الظروف التي تواجه العميل:

جدول رقم (19/2/3) التوزيع التكرارى للعبارة الثانية من الفرضية الثالثة

النسبة %	التكرار	البيان
%25.8	17	أوافق بشدة
%53	35	أوافق
%21.2	14	محايد
%0	0	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (19/2/3) نجد أن 25.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 53% يوافقون عليها بمجموع موافقة 78.8%، 0% لا يوافقون، 0% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 0%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 21.2%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الثالثة: تقوم نظم المعلومات المحاسبية بعد دراسة كافة نشاطات الوحدة الإدارية بدراسة حالة العميل وقدرته على سداد الالتزامات:

جدول رقم (20/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الثالثة من الفرضية الثالثة

النسبة %	المتكرار	البيان
%18.2	12	أوافق بشدة
%43.9	29	أوافق
%34.8	23	محايد
%1.5	1	لا أوافق
%1.5	1	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (20/2/3) نجد أن 18.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 43.9% يوافقون على العبارة، 43.9% يوافقون على الحياد عليها بمجموع موافقة 31.1% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 33.3% أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 34.8%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الرابعة: تساعد نظم المعلومات المحاسبية من خلال قواعد البيانات المحفوظة عليها وتحديثها باستمرار على مقدرة المنشأة على دراسة حالة العميل ومعرفة مقدرته على السداد:

جدول رقم (21/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الرابعة من الفرضية الثالثة

النسبة %	التكرار	البيان
%19.7	13	أوافق بشدة
%47	31	أوافق
%25.8	17	محايد
%7.6	5	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (21/2/3) نجد أن 19.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 47% يوافقون عليها بمجموع موافقة 7.6%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 25.8%، ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

العبارة الخامسة: تساهم نظم المعلومات المحاسبية على توفير نظام المعلومات الأساسي الإدارة في اتخاذ القرارات بالتعامل مع العميل:

جدول رقم (22/2/3) التوزيع التكراري للعبارة الخامسة من الفرضية الثالثة

النسبة %	التكرار	البيان
%12.1	8	أوافق بشدة
%48.5	32	أوافق
%36.4	24	محايد
%3	2	لا أوافق
%0	0	لا أوافق بشدة
%100	66	المجموع

المصدر: الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول (22/2/3) نجد أن 12.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة، 48.5% يوافقون عليها بمجموع موافقة 60.6%، 3% لا يوافقون، 0% لا يوافقون بشدة بمجموع عدم موافقة 3%، أما الحياد تجاه العبارة فقد كان بنسبة 36.4%. ومن ذلك نتوصل إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارة.

التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة:

تم التعرف على إجابات عينة الدراسة على هذا المتغير وفق مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتكون من خمس نقاط (أوافق بشدة 1) والجداول (8/3) (8/3) خمس نقاط (أوافق بشدة 1) والجداول (8/3) (8/3) التالية تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تم التوصل إليها والأهمية النسبية لكل عبارة.

الجدول (8/3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات الفرضية الأولى

الترتيب	الأهمية	الانحراف	الوسط	العبارة	رقم
	النسبية	المعياري	الحسابي		
(1)	مرتفعة	0.70	4.50	تساعد نظم المعلومات المحاسبية عبر استخدام	1
				التكنولوجيا في تحديد الخسائر المحتملة من مخاطر	
				نقص السيولة	
(2)	مرتفعة	0.72	4.18	يجب أن تشتمل نظام المعلومات المحاسبية على	2
				كفاءة نشاطات الوحدة الإدارية لتقييم الأساليب	
				المناسبة البديلة للتعامل مع مخاطر السيولة	
(4)	مرتفعة	0.79	4.01	اعتماد نظم المعلومات المحاسبية على دور	3
				التكنولوجيا يقلل من مخاطر السيولة	
(3)	مرتفعة	0.78	4.03	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من خلال تميزها	4
				بالمرونة من متابعة التغيرات الطارئة في حاجة	
				الإدارة	
(5)	مرتفعة	0.69	3.98	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الديناميكية على	5
				تعزيز استجابتها للمتغيرات على البيئة الاقتصادية	

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (8/4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (8/4) وهي جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وتقع ضمن المدى (3.67-5.0) المعبر عن الأهمية المرتفعة، والانحرافات المعيارية تراوح ما بين (0.69-0.79) وهي جميعها أقل من الواحد الصحيح مما يدلل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية.

الجدول (9/3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لعبارات الفرضية الثانية

الترتيب	الأهمية	الانحراف	الوسط	العبارة	رقم
	النسبية	المعياري	الحسابي		
(1)	مرتفعة	0.83	3.90	تساهم نظم المعلومات المحاسبية عبر وسائل الطرق	1
				الإلكترونية على توفير السيولة من خلال خطابات	
				الضمان	
(4)	متوسطة	0.65	3.62	توفر نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من	2
				المعلومات المناسبة للإدارة للمقارنة بين البدائل	
				لتفعيل دور الرقابة على خطابات الضمان	
(2)	مرتفعة	0.67	3.89	تحقق نظم المعلومات المحاسبية الواقعية بين المنشأة	3
				والبيئة المحيطة صاحبة الضمان	
(5)	متوسطة	0.72	3.59	تؤدي نظم المعلومات المحاسبية من خلال خطابات	4
				الضمان إلى تغطية الالتزامات وتخفيض الأعباء	
				على الهيكل التنظيمي داخل المنشأة وخارجها	
(3)	مرتفعة	0.78	3.69	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الوسائل الإلكترونية	5
				للتأكد من مقدرة سداد الضمانات في الوقت المناسب	

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (9/4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.90-3.59) وهي جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وتقع ثلاث عبارات منها ضمن المدى (3.00-3.67) المعبر عن الأهمية المرتفعة وعبارتان ضمن المدى (2.44-3.66) وهو المدى المعبر عن الأهمية المرتفعة وعبارتان ضمن المدى (0.65-3.68) وهي جميعها أقل من الواحد الأهمية المتوسطة، كما نجد انالانحر افات المعيارية تراوح ما بين (0.83-0.65) وهي جميعها أقل من الواحد الصحيح مما يدلل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية.

الجدول (10/3) الجدول المعيارية والأهمية النسبية لعبارات الفرضية الثالثة

الترتيب	الأهمية	الانحراف	الوسط	العبارة	رقم
	النسبية	المعياري	الحسابي		
(1)	مرتفعة	0.72	4.25	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من مطابقة	1
				المعلومات المحاسبية مع احتياجات العميل	
(2)	مرتفعة	0.68	3.95	توفر نظم المعلومات المحاسبية القيود التي تواجه	2
				إدارة المنشأة تجاه الظروف التي تواجه العميل	
(4)	مرتفعة	0.82	3.75	تقوم نظم المعلومات المحاسبية من خلال قواعد	3
				البيانات المحفوظة عليها وتحديثها باستمرار على	
				مقدرة المنشأة على دراسة حالة العميل ومعرفة	
				مقدرته على السداد	
(3)	مرتفعة	0.85	3.78	تساعد نظم المعلومات المحاسبية من خلال قواعد	4
				البيانات المحفوظة عليها وتحديثها باستمرار على	
				مقدرة المنشأة على دراسة حالة العميل ومعرفة	
				مقدرته على السداد	
(5)	مرتفعة	0.72	3.69	تساهم نظم المعلومات المحاسبية على توفير نظم	5
				المعلومات الأساسي الإدارة في اتخاذ القرارات	
				بالتعامل مع العميل	

يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (10/4) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.68-3.69) وهي جميعها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وتقع ضمن المدى (3.67-5.0) المعبر عن الأهمية المرتفعة، والانحرافات المعيارية تراوح ما بين (0.68-0.85) وهي جميعها أقل من الواحد الصحيح مما يدلل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: وتنص هذه الفرضية على أنه "توجد علاقة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة"

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحث باستخدام اختبار مربع كاي لمعرفة معنوية إجابات عينة الدراسة والتأكد من اتجاهها الإيجابي وأهمية عباراته المرتفعة التي تم التوصل إليها في الجدول (8/3)، والجدول (11/3) الآتي يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (11/3) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

النتيجة	قيمة	درجة	قيمة	العبارة	رقم
	الدلالة	الحرية	مربع كاي		
معنوية	0.000	3	59.6	تساعد نظم المعلومات المحاسبية عبر استخدام	1
				التكنولوجيا في تحديد الخسائر المحتملة من مخاطر	
				نقص السيولة	
معنوية	0.000	3	50.4	يجب أن تشتمل نظام المعلومات المحاسبية على	2
				كفاءة نشاطات الوحدة الإدارية لتقييم الأساليب	
				المناسبة البديلة للتعامل مع مخاطر السيولة	
معنوية	0.000	4	63.3	اعتماد نظم المعلومات المحاسبية على دور	3
				التكنولوجيا يقلل من مخاطر السيولة	
معنوية	0.000	3	34.00	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من خلال تميزها	4
				بالمرونة من متابعة التغيرات الطارئة في حاجة	
				الإدارة	
معنوية	0.000	3	43.6	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الديناميكية على	5
				تعزيز استجابتها للمتغيرات على البيئة الاقتصادية	

من الجدول (11/3) نجد أن قيمة مربع كاي بلغت جميعها أكبر من (8) مما يدلل على أن جميع العبارات معنوية وهذا ما توكد الدلالة المصاحبة لاختبار مربع كاي التي بلغت لجميع العبارات أقل من (0.05)، كما

نلاحظ أن درجة الحرية تراوحت بين (3-4) وهي تدلل على أن العينة تباينت إجاباتها وفق خيارات الإجابات. ونتوصل من كل النتائج أن جميع العبارات ذات دلالة معنوية، أي أنها غير محايدة وتتجه إيجاباً أي معنوية الموافقة على جميع عبارات الفرضية الأولى.

نخلص من ذلك إلى صحة الفرض الأول الذي ينص (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة).

اختبار الفرضية الثانية: وتنص هذه الفرضية على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وا إتباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان"

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحثون باستخدام اختبار مربع كاي لمعرفة معنوية إجابات عينة الدراسة والتأكد من اتجاهها الإيجابي وأهمية عباراته المرتفعة التي تم التوصل إليها في الجدول (9/3)، والجدول (12/3) الآتي يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (12/3) اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

النتيجة	قيمة	درجة	قيمة	العبارة	رقم
	الدلالة	الحرية	مربع كاي		
معنوية	0.000	3	30.7	تساهم نظم المعلومات المحاسبية عبر وسائل الطرق	1
				الإلكترونية على توفير السيولة من خلال خطابات الضمان	
معنوية	0.000	3	45.1	توفر نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من المعلومات	2
				المناسبة للإدارة للمقارنة بين البدائل لتفعيل دور الرقابة على	
				خطابات الضمان	
معنوية	0.000	3	29.6	تحقق نظم المعلومات المحاسبية الواقعية بين المنشأة والبيئة	3
				المحيطة صاحبة الضمان	
معنوية	0.000	4	72.0	تؤدي نظم المعلومات المحاسبية من خلال خطابات الضمان	4
				إلى تغطية الالتزامات وتخفيض الأعباء على الهيكل	
				التنظيمي داخل المنشأة وخارجها	
معنوية	0.000	3	28.6	تساهم نظم المعلومات المحاسبية الوسائل الإلكترونية للتأكد	5
				من مقدرة سداد الضمانات في الوقت المناسب	

من الجدول (12/3) نجد أن قيمة مربع كاي بلغت جميعها أكبر من (8) مما يدلل على أن جميع العبارات معنوية وهذا ما توكد الدلالة المصاحبة لاختبار مربع كاي التي بلغت لجميع العبارات أقل من (0.05)، كما نلاحظ أن درجة الحرية تراوحت بين (3-4) وهي تدلل على أن العينة تباينت إجاباتها وفق خيارات الإجابات. ونتوصل من كل النتائج أن جميع العبارات ذات دلالة معنوية، أي أنها غير محايدة وتتجه إيجاباً أي معنوية الموافقة على جميع عبارات الفرضية الثانية.

نخلص من ذلك إلى صحة الفرض الثاني الذي ينص (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وإ تباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان).

اختبار الفرضية الثالثة: وتنص هذه الفرضية على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة الظروف المحيطة بالعميل"

ولاختبار هذه الفرضية فقد قام الباحثون باستخدام اختبار مربع كاي لمعرفة معنوية إجابات عينة الدراسة والتأكد من اتجاهها الإيجابي وأهمية عباراته المرتفعة التي تم التوصل إليها في الجدول (10/3)، والجدول (13/3)لآتي يوضح اختبار مربع كاي لعبار ات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (13/3) اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثالثة

النتيجة	قيمة	درجة	قيمة	العبارة	رقم
	الدلالة	الحرية	مربع كاي		
معنوية	0.000	3	36.6	تمكن نظم المعلومات المحاسبية من مطابقة	1
				المعلومات المحاسبية مع احتياجات العميل	
معنوية	0.003	2	11.7	توفر نظم المعلومات المحاسبية القيود التي تواجه	2
				إدارة المنشأة تجاه الظروف التي تواجه العميل	
معنوية	0.000	4	48.8	تقوم نظم المعلومات المحاسبية من خلال قواعد	3
				البيانات المحفوظة عليها وتحديثها باستمرار على	
				مقدرة المنشأة على دراسة حالة العميل ومعرفة	
				مقدرته على السداد	

معنوية	0.000	3	21.5	تساعد نظم المعلومات المحاسبية من خلال قواعد	4
				البيانات المحفوظة عليها وتحديثها باستمرار على	
				مقدرة المنشأة على دراسة حالة العميل ومعرفة	
				مقدرته على السداد	
معنوية	0.000	3	33.7	تساهم نظم المعلومات المحاسبية على توفير نظم	5
				المعلومات الأساسي الإدارة في اتخاذ القرارات	
				بالتعامل مع العميل	

من الجدول (13/3) نجد أن قيمة مربع كاي بلغت جميعها أكبر من (8) مما يدلل على أن جميع العبارات معنوية وهذا ما توكد الدلالة المصاحبة لاختبار مربع كاي التي بلغت لجميع العبارات أقل من (0.05)، كما نلاحظ أن درجة الحرية تراوحت بين (2-4) وهي تدلل على أن العينة تباينت إجاباتها وفق خيارات الإجابات. ونتوصل من كل النتائج أن جميع العبارات ذات دلالة معنوية، أي أنها غير محايدة وتتجه إيجاباً أي معنوية الموافقة على جميع عبارات الفرضية الثالثة.

نخلص من ذلك إلى صحة الفرض الثالث الذي ينص (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة الظروف المحيطة بالعميل).

الخاتمة

وتشمل:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

الخاتمة

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل السابق لإجابات عينة الدراسة، فإن هذا الفصول يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحثون، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحثون عدداً من التوصيات.

أولاً: النتائج:

بعد الدراسة الميدانية للبحث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- 1. تؤثر نظم المعلومات المحاسبية على قياس مخاطر السيولة.
- 2. تتبع نظم المعلومات المحاسبية معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان.
- 3. تساعد نظم المعلومات المحاسبية على دراسة الظروف المحيطة بالعميل.
- 4. ساعد نظام المعلومات المحاسبية عبر استخدام التكنولوجيا في التنبؤ بالخسائر المحتملة من مخاطر السيولة.
 - 5. توفر نظم المعلومات المحاسبية الأساليب المناسبة والبديلة للتعامل مع مخاطر السيولة.
- 6. أدت نظم المعلومات المحاسبية من إلى تقليل مخاطر السيولة من خلال اعتمادها على دور التكنولوجيا.
 - 7. تميزت نظم المعلومات المحاسبية بالمرونة مما أدى إلى متابعة التغيرات الطارئة في حاجة الإدارة.
 - 8. ساهمت نظم المعلومات المحاسبية الديناميكية على تعزيز استجابتها للمتغيرات في البيئة الإقتصادية.
- 9. ساهمت نظم المعلومات المحاسبية عبر وسائل الطرق الإلكترونية على توفير سيولة من خلال خطابات الضمان.
- 10. وفرت نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من المعلومات المناسبة للإدارة مما مكنها من المقارنة بين البدائل وتفعيل دور الرقابة على خطابات الضمان.
 - 11. حققت نظم المعلومات المحاسبية الواقعية بين المنشأة والبيئة المحيطة صاحبة الضمان.
- 12. أدت نظم المعلومات المحاسبية من خلال خطابات الضمان إلى تغطية الإلتزامات وتخفيض الأعباء على الهيكل التنظيمي داخل المنشأة وخارجها.

- 13. ساهمت نظم المعلومات المحاسبية الوسائل الإلكترونية للتأكد من مقدرة سداد الضمانات في الوقت المناسب.
 - 14. مكنت نظم المعلومات المحاسبية من مطابقة المعلومات المحاسبية مع احتياجات العميل.
 - 15. وفرت نظم المعلومات المحاسبية القيود التي تواجه إدارة المنشأة تجاه الظروف التي تواجه العميل.
- 16. قامت نظم المعلومات المحاسبية بعد دراسة كافة نشاطات الوحدة الإدارية بدراسة حالة العميل وقدرته على سداد الإلتزامات.
- 17. ساعدت نظم المعلومات المحاسبية من خلال قواعد البيانات على دراسة حالة العميل ومعرفة مقدرته على السداد.
 - 18. ساعد نظام المعلومات الأساسي المتوفر للإدارة على إتخاذ القرارات بالتعامل مع العميل.

ثانيا : التوصيات:

أخيراً قدم الباحثون التوصيات الآتية:

- 1. على إدارة بنك النيل الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لتأثيرها على قياس مخاطر السيولة.
- 2. ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لإتباعها معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان.
 - 3. ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لأنها تقوم بدراسة الظروف المحيطة بالعميل.
- ضرورة الاهتمام بالعوامل البيئية المحيطة بالبنك وذلك بشكل عام عند إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وخصوصا فيما يتعلق بخطابات الضمان.
- 5. ضرورة دراسة القوائم المالية المتعلقة بالعميل من قبل البنك مما يقلل المخاوف المتعلقة بعدم مقدرة العميل على سداد الالتزامات.
- 6. على البنوك الإسلامية في السودانية إبلاء الاهتمام بكافة الأهداف التي تؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، خصوصاً الحرص على التوصل للربحية والسيولة والأمان بصورة شاملة متكاملة.
- 7 على البنوك السودانية الاهتمام بصورة مكثفة بتحليل وا دارة الائتمان من قبل البنك، مع مراعاة الظروف السياسات والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للقطاع الاقتصادي ككل، ودراسة وضع العميل بصورة شاملة.
- السنوات السنوات السنوات السنوات على البيئة الاقتصادية، فقد شهدت السنوات السابقة تغيرات اقتصادية كبيرة وارتفاع في معدلات التضخم.

- 9. على المصارف السودانية الاستفادة من نظم المعلومات المحاسبية في تغطية الالتزامات وتخفيض الأعباء على الهيكل التنظيمي داخل المنشأة وخارجها.
- 10. لابد للمصارف الإسلامية من توفير نظام المعلومات الأساسي الفعال في اتخاذ القرارات الخاصة بالتعامل مع العملاء، وأن لا يترك هذا القرار للرأي الشخصي.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب

- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار اليازوردي، 2008-2008م).
- اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، (لبنان، السودان، الأردن، مصر، 2002م).
 - أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، 2004م).
 - أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (دم: د.ن، د.ت).
- آدم أحمد محمد، إدارة السيولة في الاقتصاد السوداني (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2004م.
 - أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2013م).
- أم سلمة الحسن أحمد الأمين، المخاطر المصرفية، دراسة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2004م.

2/ الرسائل الجامعية غير المنشورة:

- السيد عبد المقصود ديبان، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015م).
 - ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002، 2003م).
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002م).
- زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م).
 - شقيري نويري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م، 2012م).

- صالح عبد الرحمن محمد، إدارة المخاطر وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
 - صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معاصرة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م).
 - طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، الإصدار الثالث، (د.م: د.ن، 2004م).
 - طارق عبدالعال حماد، إدارة المخاطر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
 - عبد الحميد بسيوني، نظم المعلومات الإدارية (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2010م).
- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية ويحوث العمليات في اتخاذ القرارات، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1992م).
- عبد الرازق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006م، 2009م)، ص46.
 - عبد العزيز الدغميم، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي، (دمشق: د.ن، د.ت).
- عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطره (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م).
 - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2004م).
 - عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد حموده، إدارة الائتمان، (عمان: د.ن 1999م)،.
 - عدنان تاب النعيم، إدارة الائتمان، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م، 2010م).
 - عزب محمد عزب، مبادئ تحليل وتصميم النظم، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2008م).
- عوض الله التوم حسن محمد علي، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في قياس وعاء ضريبة أرباح الأعمال (بحث تكميلي غير منشورة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
- فرحين يحي أبكر عباس (نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تقدير مخاطر التمويل المصرفي)، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2000م.

- فريد كورتل، خالد الطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، (الأردن: زمزم ناشرون وموزعون، 2015م).
- كمال الدين سعيد، د. أحمد حامد حجاج، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م).
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، 2003م).
- ليلى على إسماعيل (دور نظم المعلومات المحاسبية في تقويم كفاءة الأداء المالي في المنشآت اللاربحية، (بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م.
- محسن محمود عبد القادر عمر، (أثر مشكلة السيولة النقدية الموارد الاستخدامات في الجهاز المصرفي)، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2000م.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل المؤسسات المالية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2011م).
 - محمد شوقي بشادي، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (كلية التجارة: جامعة القاهرة، د.ت).
- محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، (المنصورة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2011م).
- محمد محمود المكاوي، التمويل المصرفي (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009م، 2010م).
- محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي (حلب: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2005م).
- محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2010، 2009م).
- مصطفى أرحبة آدم عبد الله، (نظم المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد اتخاذ قرارات التمويل) بحث تكميلي غير منشورة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.

- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، (عمان: تقنية المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2011م، 2013م).
- ندى عبد الماجد حامد (إدارة مخاطر التمويل في المصارف التجارية السودانية) بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2005م.
- نضال محمود الروحي، د. زياد عبد الحليم الزبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الثانية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014م).
 - هاشم أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، د.ت).

الملاحق

ملحق رقم (1)
خطاب المبحوثين
بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

الموضوع: إستبانة

السيد/ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان (دور نظم المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي)دراسة حالة بنك النيل ، وذلك كأحد متطلبات الحصول على درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل ويتطلب ذلك الحصول على بعض البيانات ، وعليه نرجو منكم التكرم بإبداء آرائكم حول عبارات هذه الإستبانة ونفيدكم بأن البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثون:

آیه محمد عوض أبو زوائد.
ریم عبد القادر أحمد عبد الرحمن
همس معتصم عثمان عبد القادر.
رماز بابكر عبد الواحد محمد
اسراء بخیت عبد الله عمر

ملحق رقم (2)

إستمارة الإستبانة

أولاً: البيانات الشخصية:
الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة:
1/ العمر:
30 سنة فأقل من 31-40 سنة من 41-50 سنة أكثر من 50سنة
2/ المؤهل العلمي:
دبلوم وسيط الله بكلاريوس الله دبلوم عالي الله ماجستير
دكتوراه أرى
3/ التخصص العلمي:
محاسبة مالية تكاليف ومحاسبة إدارية إدارة أعمال
إقتصاد دراسات مصرفية نظم معلومات محاسبة
4/المؤهل المهني:
زمالة بريطانية زأمريكية زمالة عر زمالةمية
زمالة سودانية أخرى كا يوجد كالله المرى المالة سودانية المرى
5/ المركز الوظيفي:
مدير عام مدير مالي مدير إداري
مراجع داخلي محاسب مالي رئيس حسابات
أخرى
6/سنوات الخبرة:
5 سنة فأقل صن 6 -10 سنوات من 11-15 سنة
من 16 – 20 سنة 📗 أكثر من 20 سنة

ثانياً: عبارات الفرضيات الرجاء التكرم بوضع علامة (٧) أمام مستوى الموافقة المناسب: الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ومخاطر السيولة

Z	Z	محايد	أوافق	أوافق	العبارة	الرقم
أوافق	أوافق			بشدة		
بشدة						
					تساعد نظم المعلومات المحاسبية عبر	-1
					استخدام التكنولوجيا في تحديد الخسائر	
					المحتملة من مخاطر نقص السيولة	
					يجب أن تشتمل نظم المعلومات	-2
					المحاسبية على كافة نشاطات الوحدة	
					الإدارية لتقييم الأساليب المناسبة البديلة	
					للتعامل مع مخاطر السيولة.	
					إعتماد نظم المعلومات المحاسبية على	-3
					دور التكنولوجيا يقلل من مخاطر	
					السيولة.	
					تمكن نظم المعلومات المحاسبية من	-4
					خـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
					التغيرات الطارئة في حاجة الإدارة.	
					تساهم نظم المعلومات المحاسبية	-5
					الديناميكية على تعزيز إستجابتها	
					للمتغيرات على البيئة الإقتصادية.	

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وا تباع معايير خاصة تتعلق بخطابات الضمان

¥	Z	محايد	أوافق	أوافق	العبارة	الرقم
أوافق	أوافق			بشدة		
بشدة						
					تساهم نظم المعلومات المحاسبية عبر	-1
					وسائل الطرق الإلكترونية على توفير	
					السيولة من خلال خطابات الضمان.	
					توفر نظم المعلومات المحاسبية مجموعة	-2
					من المعلومات المناسبة لـلإدارة للمقارنـة	
					بين البدائل لتفعيل دور الرقابة على	
					خطابات الضمان.	
					تحقق نظم المعلومات المحاسبية الواقعية	-3
					بين المنشأة والبيئة المحيطة صاحبة	
					الضمان.	
					تؤدي نظم المعلومات المحاسبية من	-4
					خلل خطابات الضمان إلى تغطية	
					الإلتزامات وتخفيض الأعباء على الهيكل	
					التنظيمي داخل المنشأة وخارجها.	_
					تساهم نظم المعلومات المحاسبية الوسائل	-5
					الإلكترونية للتأكد من مقدرة سداد	
					الضمانات في الوقت المناسب.	

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية ودراسة الظروف المحيطة بالعميل.

لا أوافق	لا أوا ف ق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	الرقم
بشدة						
					تمكن نظم المعلومات المحاسبية من	-1
					مطابقة المعلومات المحاسبية مع	
					إحتياجات العميل.	
					توفر نظم المعلومات المحاسبية القيود	-2
					التي تواجه إدارة المنشأة تجاه الظروف	
					التي تواجه العميل.	
					تقوم نظم المعلومات المحاسبية بعد دراسة	-3
					كافة نشاطات الوحدة الإدارية بدراسة	
					حالة العميل وقدرته على سداد	
					الإلتزامات.	
					تساعد نظم المعلومات المحاسبية من	-4
					خلال قواعد البيانات المحفوظة عليها	
					وتحديثها بإستمرار على مقدرة المنشأة	
					على دراسة حالة العميل ومعرفة مقدرته	
					على السداد.	
					تساهم نظم المعلومات المحاسبية على	-5
					توفير نظام المعلومات الأساسي الإدارة	
					في إتخاذ القرارات بالتعامل مع العميل.	

ملحق رقم (3) قائمة بأسماء محكمي الإستبانة

العنوان	الدرجة العلمية	الاسم
كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	أستاذ مساعد	1. د. فارس الطيب
كلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	محاضر	2. أ.هدى سراج الدين